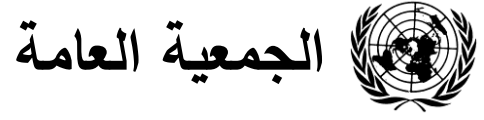


Distr.: General
12 November 2025
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

نيبال

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- عملية إعداد التقرير

- 1- أنشأت شعبة حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التابعة لمكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لجنة⁽¹⁾ بقيادة أمينها للتنسيق مع الوزارات المختصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الدستورية واللجان البرلمانية. وتعمل هذه اللجنة كهيئة تنسيق رئيسية لإنفاذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان ولتجميع المعلومات من أجل إعداد التقارير ذات الصلة ولتقييم تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان.
- 2- وقد أعد هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 119/17، ويركز على التوصيات الـ 196 التي قبلتها نيبال في أعقاب جولة الاستعراض السابقة. وبُذلت جهود لتصنيف التدابير المنفذة وأوجه التقدم المحرز والتحديات المطروحة في مجال النهوض بإعمال حقوق الإنسان في البلد، وفقاً للفئات المواضيعية المقبولة دولياً.
- 3- وقبل وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، أجريت عدة مشاورات مع الوزارات الاتحادية المعنية واللجان البرلمانية ذات الصلة والوكالات الحكومية الإقليمية والمحلية⁽²⁾ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁽³⁾ ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً- تنفيذ التوصيات المقدمة خلال جولة الاستعراض السابقة

- 4- تقدم نيبال الملاحظات التالية بخصوص التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل⁽⁴⁾ (2021).

ألف- الصكوك الدولية

1- قبول المعايير الدولية

- 5- خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2021، تلقت نيبال 233 توصية، قبلت 196 منها وأحاطت علماً بـ 37. وركز معظم التوصيات على تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية وتحسين مستوى التعاون مع هيئات المعاهدات.
- 6- ونيبال دولة طرف في 24 معاهدة لحقوق الإنسان وفي 11 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية وفي اتفاقيات جنيف الأربع بشأن القانون الدولي الإنساني وفي اتفاقيتين إقليميتين⁽⁵⁾.
- 7- ورغم أن نيبال ليست دولة طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فقد عززت قوانينها الوطنية بتضمينها الاختفاء القسري كفعل يعاقب عليه القانون. فالمادة 206 من قانون العقوبات النيبالي تتضمن أحكاماً بشأن الجرائم المتصلة بالاختفاء القسري.
- 8- وليست نيبال دولة طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998. ولكن قانون العقوبات النيبالي⁽⁶⁾، تماشياً مع القوانين والمعايير الدولية، يتضمن أحكاماً لمعالجة الجرائم ضد الإنسانية.
- 9- وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمجموعة الأساسية من البلدان المعنية، أعيد توطين حوالي 113 000 لاجئ بوتاني في إطار برامج إعادة التوطين في بلد ثالث. وتصدر وزارة الداخلية وثائق السفر⁽⁷⁾ بناءً على طلب اللاجئين لتتكنهم من السفر إلى دول ثالثة. وأصدرت حتى الآن أكثر من 4 000 وثيقة سفر (42 منها في عام 2024)⁽⁸⁾.
- 10- وأصدرت اللجنة الوطنية للتخطيط، في حزيران/يونيه 2024، تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وخلص التقرير إلى أن نسبة التقدم المحرز على الصعيد الوطني

في تحقيق الأهداف المتوسطة الأجل (2022) والطويلة الأجل (2030) بلغت 58,6 في المائة و41,7 في المائة على التوالي. ويبرز التقرير مجالات الرؤية الاستراتيجية الوطنية لتسريع ونيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في نيبال، التي تجلّت في الخطة الدورية السادسة عشرة لنيبال (السنوات المالية 2024/2025 - 2028/2029). وضمن المؤشرات التي جرى تقييمها منذ عام 2022، تجاوز التقدم المحرز الأهداف المحددة فيما يتعلق بنسبة 41 في المائة منها، وأحرز تقدم إيجابي فيما يتعلق بنسبة 35 في المائة منها، وحدث تراجع فيما يتعلق بنسبة 20 في المائة، ولم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بنسبة 3 في المائة.

- 11- ولا تزال نيبال تشدد على التعجيل بإتمام المفاوضات بشأن الحق في التنمية⁽⁹⁾ لصالح بلدان الجنوب العالمي، بهدف الاعتراف بهذا البرنامج البالغ الأهمية والنهوض به عالمياً.
- 12- وانضمت نيبال إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو. وتحتضّر نيبال بانتظام اجتماعات الفريق الفرعي المعني بالاتجار بالبشر التابع لمبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات.
- 13- وبدعم من كل الجهات المعنية، نفذت حكومة نيبال بفعالية خطة العمل الوطنية الخامسة لحقوق الإنسان إلى جانب خطة العمل المتعلقة بتنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وشرعت في وضع خطة العمل الوطنية السادسة لحقوق الإنسان للفترة المقبلة⁽¹⁰⁾.
- 14- ويجري تنفيذ ورصد التوجيه الصادر في عام 2020 بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان⁽¹¹⁾.

2- التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية

- 15- عملت نيبال بنشاط كعضو في مجلس حقوق الإنسان (من كانون الثاني/يناير 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023)، وهي عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (منذ كانون الثاني/يناير 2024) ورئيسه الحالي (2025-2027). كما تظطلع نيبال بدور ريادي بصفتها منسق أقل البلدان نمواً وعضواً في لجنة بناء السلام. وقدمت نيبال ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان (2027-2029)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (2029-2031)، واليونسيف (2027-2029)، ولجنة المخدرات (2028-2031)⁽¹²⁾. وتتولى نيبال حالياً رئاسة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.
- 16- وفي عام 2024، انتُخبت نيبال رئيساً للجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية لولاية مدتها سنة واحدة وعضواً في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية لولاية مدتها ثلاث سنوات. وانتُخبت السيدة باندانا رانا من نيبال، في عام 2024، عضواً لولاية ثالثة في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- 17- وتعمل نيبال مع منظمة الأغذية والزراعة من أجل تنمية القطاع الزراعي في نيبال.
- 18- وواصلت نيبال تعاونها الوثيق مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان من أجل الحد من أثر كوفيد-19⁽¹³⁾. وأبرمت نيبال خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه 28 اتفاقاً مع شركاء في التنمية بقيمة 1 019 423 926 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وزار الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، نيبال في الفترة من 29 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. كما زار نيبال، في الفترة من 31 تموز/يوليه إلى 2 آب/أغسطس 2024 الأمين العام لحوار التعاون الآسيوي، الدكتور بورنشاي دانيفاتانا، ودعت حكومة نيبال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بقضايا الأقليات، السيد نيكولا لوفرا، لزيارة البلد في الفترة من 6 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2025، والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار، السيد برنار دوهيم، لزيارته في الفترة من 10 إلى 20 آذار/مارس 2026⁽¹⁴⁾.

19- وتُقيم نيبال علاقات دبلوماسية مع 183 دولة عضواً في الأمم المتحدة. كما أبرمت اتفاقات ثنائية لهجرة اليد العاملة مع 12 بلداً من بلدان المقصد الرئيسية للعمالة الأجنبية⁽¹⁵⁾ من أجل الهجرة الآمنة والمأمونة والمنظمة والكريمة للعمالة الأجنبية⁽¹⁶⁾.

باء - الصكوك الوطنية

الترتيبات المؤسسية

20- مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق ومتابعة تنفيذ التزامات نيبال الوطنية والدولية بشأن حقوق الإنسان. وتمتثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان⁽¹⁷⁾ لمبادئ باريس لعام 1993، ودأب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على اعتمادها ضمن الفئة "ألف". وصيغ مشروع قانون جديد ليحل محل قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2012 بغية ضمان التوافق مع أحكام الدستور والاتساق مع مبادئ باريس⁽¹⁸⁾.

21- وجرى تشكيل لجنة تضم ممثلين عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية ووزارة المالية والشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة لتيسير تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان⁽¹⁹⁾.

22- وتمتثل ولاية اللجنة الوطنية لشؤون المرأة⁽²⁰⁾ في حماية حقوق المرأة وتعزيزها⁽²¹⁾. وعلى غرار ذلك، تطلع اللجنة الوطنية لشؤون الداليت⁽²²⁾ واللجنة الوطنية للإدماج⁽²³⁾ ولجنة شؤون الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية⁽²⁴⁾ ولجنة شؤون الماديسي⁽²⁵⁾ ولجنة شؤون الثارو⁽²⁶⁾ ولجنة شؤون المسلمين⁽²⁷⁾ بولاية مواضعية⁽²⁸⁾.

23- وسنّ البرلمان الاتحادي قوانين شتى لإعمال الحقوق الأساسية المكرسة في دستور نيبال (الدستور) وللوفاء بالالتزامات الدولية لنيبال⁽²⁹⁾. وسنّ أيضاً قانون التشريع لعام 2025 لضمان التمحيص التشريعي للقوانين بعد سنّها خلال خمس سنوات من تنفيذها⁽³⁰⁾ إلى جانب بعض القوانين المحددة⁽³¹⁾ التي تنص على ذلك.

24- وجرى تعديل قانون الأراضي لعام 1964⁽³²⁾ لضمان التوزيع العادل للأراضي ولتسوية مشاكل الداليت الذين لا يملكون أراضي والمستوطنين والمستوطنات العشوائية. ويُشكل إنشاء لجنة تسوية المشاكل المتعلقة بالأراضي علامة فارقة أخرى في سبيل ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين.

25- ويجوز للمحكمة العليا، في إطار اختصاصها الاستثنائي الذي يخوله لها الدستور⁽³³⁾، أن تصدر الأوامر والقرارات القضائية المناسبة⁽³⁴⁾. ولدى كل الوزارات قسم خاص لتنفيذ أوامر المحكمة وقراراتها⁽³⁵⁾.

ثالثاً - المسائل المشتركة بين القطاعات

ألف - المساواة وعدم التمييز

26- يكفل الدستور المساواة الاقتصادية والرخاء والعدالة الاجتماعية من خلال القضاء على التمييز⁽³⁶⁾. ولا يجوز للدولة التمييز بين المواطنين لأي أسباب⁽³⁷⁾.

27- وقد وُضعت ترتيبات قانونية لحظر أي فعل تمييزي ضد أي شخص وللمعاقبة عليه. وبشكل أي فعل تمييزي جريمة جنائية تحقّق الشرطة مع مرتكبه ويقاضيه المدعي العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجّل ما مجموعه 312 قضية متعلقة بالتمييز على أساس الانتماء الطبقّي، وجرى التحقيق فيها⁽³⁸⁾. وأنشئ داخل مكتب الشرطة الإقليمية مكتب مكرس لشؤون الداليت لمعالجة القضايا المتعلقة

مجتمعات الداليت. وتنظم وكالات شتى، منها الهيئات الدستورية المعنية ووزارة الداخلية، بما في ذلك الشرطة النيبالية، حملات للتوعية عبر مختلف وسائل الدعاية⁽³⁹⁾.

28- وأُخذت تدابير وقائية وحمائية وعلاجية للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز والممارسات الضارة ضد المرأة⁽⁴⁰⁾. وثمة صندوق تشغيلي⁽⁴¹⁾ لدعم ضحايا العنف الجنساني⁽⁴²⁾. وأنشئ صندوق حماية النساء العازبات لتوفير ما يحتجن إليه من خدمات الإنقاذ والإغاثة ودعم سبل العيش. واعتمد قانون الميزانية المراعية للمنظور الجنساني ودخل حيز النفاذ. ويجري تنفيذ سياسة عمل استراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة⁽⁴³⁾. وأطلقت خدمات صندوق القضاء على العنف الجنساني الذي يعمل على جميع المستويات الحكومية الثلاثة، وصندوق إعادة التأهيل المنشأ بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، وصندوق خدمة الضحايا المنشأ بموجب قانون مكافحة جريمة العنف العائلي والمعاقبة عليها.

29- وتحظر قوانين شتى⁽⁴⁴⁾ تعرض المتهمين بممارسة السحر والشوادي للتعذيب والمعاملة القاسية والمهينة⁽⁴⁵⁾ وتنص على تقديم الدعم والتعويض للضحايا. وما فتئت حكومة نيبال تعزز مدونة قواعد السلوك المناهضة للتحرش الجنسي في مكان العمل التي يتعين على السلطات المعنية إقرارها وتنفيذها، والتي تسمح للجنة الوطنية لشؤون المرأة برصد مدى امتثال المديرين لأحكامها⁽⁴⁶⁾.

30- واعتمدت استراتيجيات تنفيذية محددة لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، تتضمن 36 مؤشراً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات⁽⁴⁷⁾. وتحظى التحقيقات في قضايا العنف ضد المرأة بالأولوية في مراكز الشرطة، ويقاضى الجناة. وأنشئت خلايا لخدمة المرأة تابعة لمديرية خدمة النساء والأطفال وكبار السن في مراكز الشرطة لتيسير تقديم الدعم السريع للضحايا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت هذه المديرية ملفات حوالي 6 000 قضية عنف ضد المرأة وحققت فيها⁽⁴⁸⁾.

31- وخلال الفترة الممتدة بين السنة المالية 2018/2019 والسنة المالية 2022/2023، سجلت مراكز الشرطة النيبالية في جميع أنحاء البلاد ما مجموعه 95 694 قضية عنف ضد المرأة، شكّل العنف العائلي نسبة 77,6 في المائة منها والاعتصاب 12,2 في المائة وتعدد الزوجات 4,3 في المائة ومحاولة الاغتصاب 3,53 في المائة والاعتداء الجنسي على الأطفال 1,44 في المائة وزواج الأطفال 0,35 في المائة وإدعاء ممارسة السحر 0,24 في المائة والنبد والإجهاض 0,16 في المائة. وتدعم وزارة شؤون المرأة والطفل وكبار السن 21 مركزاً لإعادة التأهيل القصير الأجل على الصعيد المحلي؛ وهي بصدد إنشاء ثلاثة مراكز لإعادة التأهيل الطويل الأجل للنساء ضحايا العنف الجنساني في ماديش وسودور باشيم ومقاطعة لومبيني. وسويت نسبة 96 في المائة من القضايا المسجلة، وتجرى تسوية نسبة 4 في المائة المتبقية. وجرى مقاضاة الجناة في كل القضايا، باستثناء قضايا العنف العائلي، مع المطالبة بإخضاعهم لعقوبة السجن وتقديم التعويض للضحايا وفقاً لأحكام قانون العقوبات النيبالي.

32- وتضم اللجنة الوطنية لشؤون المرأة قسماً متخصصاً لمعالجة الشكاوى⁽⁴⁹⁾، يتولى مسؤولية تسجيل ومعالجة الشكاوى الواردة عبر خط المساعدة المجاني رقم 1145.

33- وتعمل الشرطة النيبالية، بالتعاون مع وكالات أخرى، من أجل مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات عبر الحدود. وأنشئت دور آمنة في معظم مراكز حماية ضحايا العنف ضد النساء والفتيات على صعيد المقاطعات. ويحصل ضحايا العنف الجنسي على خدمات شاملة لإعادة التأهيل، تشمل الإنقاذ الفوري والعلاج الطبي والمساعدة القانونية والمشورة، فضلاً عن الاستعادة من خدمات صندوق للإغاثة الفورية المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت مبادرات التواصل بين القادة الذكور لمنع العنف الجنساني. وأنشئ صندوق تنمية المهارات في مجال ريادة الأعمال لتقديم قروض إنتاجية من دون ضمانات إلى رائدات الأعمال الواعدات. ويوفر برنامج رئاسة الجمهورية للنهوض بالمرأة فرص تنمية المهارات وريادة الأعمال للنساء الفقيرات والمهمشات، مما يمكنهن من الاستفادة من فرص العمل والتوظيف⁽⁵⁰⁾.

34- ويجري تنفيذ برنامج دعم حكومات المقاطعات والحكومات المحلية، باعتباره برنامجاً وطنياً رائداً لحكومة نيبال، لتعزيز نُظُم الحكم الإقليمية والمحلية مع تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومأسستها⁽⁵¹⁾. ويركز برنامج تطوير القطاع المدرسي (2023/2016) أيضاً على الإنصاف والجودة والكفاءة والمرونة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. وتدعم المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية وتُشجع التواصل والاعتماد على الذات بين النساء النيباليات من خلال التعليم والتوعية والتعاون مع مجموعات مماثلة على الصعيد العالمي.

35- وأصدرت المحكمة العليا قرارات تاريخية في شتى مجالات حقوق الإنسان بشأن التماسات قضائية. ومنها ما يلي:

- المساواة بين الجنسين في الزواج وفي الحق في ممتلكات الزوجين والوالدين⁽⁵²⁾؛
- إلغاء نظام المهر؛
- اعتبار الاغتصاب الزوجي جريمة جنائية؛
- القضاء فعلياً على العمالة المرتهنة مثل "كاملاري" وعلى عمل الأطفال؛
- الاعتراف بحق المرأة في الصحة الإنجابية كحق غير قابل للتصرف⁽⁵³⁾.

36- وأطلقت الشرطة النيبالية برامج مختلفة محددة الأهداف لفائدة المرأة والطفل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استناد ما مجموعه 304 388 طفلاً من 9 349 برنامجاً للتوعية بحظر زواج الأطفال؛ واستناد 26 074 من 847 برنامجاً لمكافحة عادة تشو باناي؛ واستناد 48 385 من 1 479 برنامجاً لمناهضة نظام المهر؛ واستناد 56 981 من 2 149 برنامجاً لمكافحة تعدد الزوجات؛ واستناد 35 024 من 1 095 برنامجاً لمكافحة السحر، واستناد 798 278 من 14 610 برامج لمكافحة العنف الجنساني⁽⁵⁴⁾.

باء - الحق في التنمية

37- أُدمج نهجٌ للتنمية قائم على حقوق الإنسان في التخطيط الإنمائي من خلال نموذج تشاركي⁽⁵⁵⁾. وأدمجت في الخطط والسياسات والقوانين القطاعية جوانبٌ منها التنمية المراعية لحقوق الإنسان، وحماية البيئة، واعتماد النهج التشاركية في وضع خطط البنية التحتية وتنفيذها، والمسؤولية الاجتماعية للشركات⁽⁵⁶⁾. ومنذ السنة المالية 2025/2024، حصل ما مجموعه 886 801 أسرة معيشية على بطاقة حالة الفقر.

جيم - القضايا البيئية

38- جرى من خلال مشاورات واسعة النطاق وضع السياسة المتعلقة بتغير المناخ في عام 2019، والبرنامج الوطني للتكيف في عام 2019، وخطط العمل المحلية للتكيف، وخطة العمل الوطنية للتكيف، لإرشاد مبادرات التكيف الوطنية. واعتمدت الخطة الوطنية للتكيف (2021-2050) استناداً إلى هذه الأطر. وصيغ ونقذ، بمشاركة المجتمعات المحلية، إطار بشأن خطط العمل المحلية للتكيف من أجل إدارة مخاطر تغير المناخ. وأعدت خطة استراتيجية إقليمية بشأن تغير المناخ لإرشاد مبادرات العمل المناخي والتكيف على صعيد المقاطعات. وبدعم مالي من صندوق الشراكة العالمية للحد من تغير المناخ ومرفق البيئة العالمية وصناديق التكيف، بما فيها صندوق أقل البلدان نمواً، يجري تنفيذ مشاريع من خلال آليات مالية دولية. ويجري بذل جهود للاستعادة من عوامل تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية.

39- ويجري تنفيذ الإطار الوطني المتعلق بالخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، والخطة الثانية لتنفيذ المساهمة المحددة وطنياً، واستراتيجية نيبال وخطة عملها بشأن التمويل المناخي (2022-2023)، واستراتيجية طويلة الأجل لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري. ويجري تنفيذ قانون للميزانية بشأن تغير المناخ ضمن إطار الإنفاق المتوسط الأجل والميزانية/البرامج السنوية⁽⁵⁷⁾.

40- واستضافت نيبال في أيار/مايو 2025 أول دورة لمنندى ساغراماتا سامباد⁽⁵⁸⁾ بشأن موضوع 'تغير المناخ والجبال ومستقبل البشرية'. وبهذه المناسبة، قدمت نيبال أيضاً مساهمتها الثالثة المحددة وطنياً، حيث التزمت بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2045 مع اتخاذ تدابير للتكيف والتخفيف محور تركيزها الجبال.

رابعاً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

41- يكفل الدستور الحق في الحياة بكرامة باعتباره حقاً أساسياً ويحظر سن قوانين تُجيز عقوبة الإعدام⁽⁵⁹⁾. كما يضمن الدستور الحق في عدم الخضوع للحبس الاحتياطي⁽⁶⁰⁾ والحق في عدم التعرض للتعذيب⁽⁶¹⁾. واعتمدت خطة العمل للحد من الانتحار ومكافحته في عام 2024، وهي قيد التنفيذ.

42- وتلقى التدريب بشأن مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية 65 542 فرداً في الشرطة النيبالية و17 143 فرداً في قوات الشرطة المسلحة وقوات إدارة الحشود⁽⁶²⁾. وتلقى التدريب بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإنفاذ القانون 5 401 فرد في قوات الشرطة المسلحة من خلال مختلف مراكز ومؤسسات التدريب.

43- ويكفل الدستور الحق في الاتصالات⁽⁶³⁾. وقدمت حكومة نيبال، في إطار رؤيتها "عقد تكنولوجيا المعلومات"⁽⁶⁴⁾ التي تهدف إلى تحديث المشهد الرقمي، مقترحات تشريعية مثل مشروع قانون وسائل التواصل الاجتماعي ومشروع قانون مجلس الإعلام. واعتمدت السياسة الوطنية للأمن السيبراني، لعام 2023، والمبادئ التوجيهية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل منهجي، لعام 2023، والمبادئ التوجيهية لإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، لعام 2023، والمبادئ التوجيهية لتنظيم استخدام يوتيوب، لعام 2023، وهي قيد التنفيذ. وخلال السنة المالية 2025/2024، سُجِّل ما مجموعه 340 شكوى و10 تظلمات عامة، وبت القضاء في 202 منها (59,19 في المائة)، في حين خضع 363 محتوى إعلامياً للرقابة الذاتية. كما بت القضاء خلال السنة المالية 2025/2024 في 118 شكوى من أصل 120 شكوى مُرَحَّلَة من السنة المالية السابقة 2024/2023⁽⁶⁵⁾.

باء- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

44- يكفل الدستور الحق في محاكمة عادلة⁽⁶⁶⁾ أمام محكمة أو هيئة قضائية مختصة في الملاحقة الجنائية. وتبت المحاكم في القضايا المدرجة في الجدولين 1 و2 من قانون الإجراءات الجنائية باعتبارها قضايا حكومية. ويتعين على الشرطة عرض الشخص الموقوف على هيئة قضائية⁽⁶⁷⁾ خلال 24 ساعة من توقيفه⁽⁶⁸⁾.

45- ويضطلع مكتب المدعي العام بدور رئيسي في حماية ضحايا الجرائم والشهود عليها خلال إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية والنقاضي وبعدها. وينص قانون الإجراءات الجنائية على حماية ضحايا الجريمة والشهود عليها، وعلى منحهم مصاريف السفر والإقامة لحضور جلسات المحكمة خلال الإجراءات القانونية⁽⁶⁹⁾.

46- وأنشئت داخل الشرطة النيبالية مديرية خدمة النساء والأطفال وكبار السن التابعة لمكتب التحقيقات المركزي، وأنشئت وحدة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان تابعة لأمانة المفتشية العامة. وأنشئ ما مجموعه 260 مركزاً للشرطة و253 خلية معنية بشؤون الداليت و408 مكاتب لمساعدة النساء، تُعنى بمعالجة قضايا النساء والأطفال وكبار السن⁽⁷⁰⁾.

47- واعتمدت نيبال سياسة المساعدة القضائية المتكاملة لعام 2019⁽⁷¹⁾ لضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء لكل المعوزين. ويعمل موظفو إدارة المساعدة القضائية في 74 من أصل 77 مقاطعة، حيث يقدمون المساعدة القضائية المجانية بالتنسيق مع اللجنة المركزية للمساعدة القضائية⁽⁷²⁾. وصياغة مشروع قانون المساعدة القضائية جارية لتحديث القانون الحالي المتعلق بالمساعدة القضائية لعام 1997. وتوفر وزارة العدل والقانون والشؤون البرلمانية خدمات المساعدة القضائية المجانية من خلال لجان إدارة المساعدة القضائية. وخلال الفترة 2018-2022، تلقت خدمات المساعدة القضائية المجانية 13 000 متقاضٍ. وخلال الفترة 2019-2022، تلقت خدمات المساعدة القضائية المجانية 115 438 متقاضياً.

48- وبعد تطوير نظام متكامل للإبلاغ عن المساعدة القضائية، سُجِّل ما مجموعه 1 829 قضية، جرى البت في 873 قضية منها ولا تزال 956 قضية قيد النظر. وفيما يتعلق بخدمات الاستشارة القانونية، سُجِّلَت 1 170 حالة، ويجري حالياً تقديم المشورة إلى المعنيين في 1 432 حالة، واستفاد من المشورة 1 170 شخصاً خلال السنة المالية 2024/2025.

49- وأنشئ سجن نواكوت المركزي وبدأ تشغيله، وتبلغ طاقته الاستيعابية 1 370 نزيلًا، ويوجد به حالياً 732 نزيلًا. وبدأ تشغيل سجن نواباستا، بانكه، في عام 2024، وطاقته الاستيعابية 1 500 نزيل. وحتى الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ نزلاء هذا السجن 731 سجيناً، 708 منهم رجال و23 أطفال؛ ولا توجد به حالياً أي سجينات. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد حالياً في سجن نيبالغونج 759 نزيلًا، في حين تبلغ طاقته الاستيعابية الرسمية 350 نزيلًا. كما بدأ تشغيل إصلاحية للأحداث في مورانج طاقته الاستيعابية 120 نزيلًا، ويجري تشييد ثمانية سجون⁽⁷³⁾. وتلقى ما مجموعه 7 869 محتجزاً وسجيناً التدريب القائم على تنمية المهارات من أجل توليد الدخل. ويبلغ مجموع السجناء المشمولين بنظام التأمين الصحي 2 857 شخصاً، يوجد 277 منهم في سجون تقع في منطقة وادي كاتماندو و2 580 في سجون تقع خارجها.

50- ويجري إعداد بطاقات الهوية الوطنية وتوزيعها على جميع السجناء. وخلال الانتخابات الأخيرة التي أُجريت في عام 2022، مُنح السجناء حقوق تصويت مؤقتة⁽⁷⁴⁾. وأوصي بالإفراج المشروط عن 2 075 سجيناً (2 046 من السجن و29 من إصلاحيات الأحداث). واستفاد منه 1 739 منهم (1 718 من السجن و21 من إصلاحيات الأحداث).

51- وخلال السنة المالية 2024/2025، تلقت التدريب أثناء الخدمة، في إطار المنهاج الدراسي للتدريب في مجال قضاء الأحداث الذي أعدته الأكاديمية الوطنية للقضاء، 163 رئيس دائرة و35 رئيس قسم و37 وكيلًا من مكاتب المدعين العامين و59 موظفًا و61 وكيلًا من دائرة الشؤون القضائية⁽⁷⁵⁾.

52- وأرست المحكمة العليا من خلال مختلف أحكامها اجتهادات قضائية بشأن مبدأ دفع الجاني تعويضات للضحية⁽⁷⁶⁾. كما أصدرت أوامر بضمان حماية الطفل ورفاهه من خلال تسوية القضايا في غضون 120 يوماً وبإنشاء مجلس للضمان الاجتماعي له فروع حتى على الصعيد المحلي.

جيم- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

53- يكفل الدستور⁽⁷⁷⁾ تخصيص ثلث المقاعد في البرلمان الاتحادي ومجالس المقاطعات ونسبة 40 في المائة من المقاعد في المجالس المحلية للنساء⁽⁷⁸⁾. وطُبق هذا المبدأ بنجاح في الانتخابات التي

أُجريت في عام 2022، حيث كفل تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 33 في المائة في البرلمان الاتحادي وفي مجالس المقاطعات وبنسبة 40 في المائة في المجالس المحلية. وبلغ متوسط تمثيل الداليت في مجالس المقاطعات وفي البرلمان الاتحادي 6 في المائة و8 في المائة، على التوالي.

54- ويكفل قانون الخدمة المدنية لعام 1993 التمييز الإيجابي في قطاع الخدمة المدنية، حيث يخصص للنساء والفئات الأخرى المهمشة تاريخياً نسبة 45 في المائة من المناصب المفتوحة للتنافس. وزاد تدريجياً بمرور السنوات مستوى تولي مختلف الفئات المحرومة وظائف في القطاع العام. فعلى سبيل المثال، لم تشكل النساء سوى 11 في المائة من إجمالي موظفي الخدمة المدنية خلال السنة المالية 2009/2008، في حين ارتفعت نسبتهن إلى 27 في المائة في عام 2022 وإلى 29,2 في المائة في عام 2024⁽⁷⁹⁾. ومنذ عام 2011، اعتمدت سياسات الإدماج من خلال نظم تخصيص الحصص أيضاً في الشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة. وبالإضافة إلى حصة 45 في المائة المشار إليها آنفاً، حُصفت نسبة 2 في المائة لأبناء الشهداء والأشخاص ذوي الإعاقة، لتشجيع أسر ضحايا النزاع ودعمها.

دال - الحق في المعلومات والاتصالات

55- إن الحق في التواصل عبر أي وسيلة من دون رقابة⁽⁸⁰⁾ والحق في الحصول على المعلومات حقان أساسيان مكفولان بموجب الدستور⁽⁸¹⁾. وتعكف وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وضع سياسة متكاملة لقطاع الاتصالات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تهدف أيضاً إلى تنظيم شبكات التواصل الاجتماعي وإدارتها⁽⁸²⁾.

56- ويكفل قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2006 موثوقية المعاملات الإلكترونية وأمنها، بما في ذلك مراقبة استخدام السجلات الإلكترونية بطريقة غير مسموح بها أو تغييرها⁽⁸³⁾.

57- ووضعت إجراءات إدارة محتويات يوتيوب وتصنيفها وتسجيلها، في عام 2023، والمبادئ التوجيهية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، في عام 2023، وهي قيد التنفيذ⁽⁸⁴⁾. ويوجد حالياً قيد نظر البرلمان مشروع القانون المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لعام 2025⁽⁸⁵⁾. ويجري تنفيذ السياسة الوطنية للأمن السيبراني لعام 2023، والسياسة الوطنية للكفاء الاصطناعي لعام 2025، وسياسات أخرى ذات صلة⁽⁸⁶⁾.

58- ونفذت حكومة نيبال بفعالية الأحكام الدستورية والقوانين المتعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الخصوصية⁽⁸⁷⁾. ويُنفذ برنامج تعليمي افتراضي خلال فترة الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19 عبر الإذاعة والتلفزيون، ووزعت بسعر مدعوم شريحة الاشتراك في مجموعة المستخدمين المغلقة⁽⁸⁸⁾.

59- وتنفذ الوزارات المعنية سياسة عدم التسامح مطلقاً مع العنف الجنساني⁽⁸⁹⁾، وتنفذ وسائل الإعلام الوطنية بانتظام برنامجاً توعوياً لمكافحة خطاب الكراهية والتمييز على أساس الانتماء الطبقي⁽⁹⁰⁾.

هاء - الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية

60- اتخذت نيبال تدابير تشريعية لتجريم التعذيب تماشياً مع التزاماتها الدستورية والدولية⁽⁹¹⁾. وتُظهر البيانات إجراء التحقيقات في الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، حيث لوحق قضائياً 25 شخصاً حتى عام 2025. وسجلت الشرطة النيبالية 58 472 حالة قتل ووفاء واغتصاب وجرائم أخرى خلال السنة المالية 2025/2024، و59 204 حالات خلال السنة المالية 2024/2023، و56 323 حالة خلال السنة المالية 2023/2022، و46 902 خلال السنة المالية 2022/2021.

واو - حظر جميع أشكال الرق

- 61- يشكل قانون العقوبات النيبالي⁽⁹²⁾ وقانون العمل لعام 2017⁽⁹³⁾ وقانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم وقانون (حظر) العمالة المرتهنة لعام 2002 تشريعات أساسية لحظر جميع أشكال الرق والاستعباد. ويواجه الجناة عقوبة الغرامة والسجن، ويُلزَمون بدفع تعويضات للضحايا.
- 62- ويجري تنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، لعام 2020، ومبادرة المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وخطة العمل المعتمدة في عام 2023 لتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين⁽⁹⁴⁾. وجرى تنقيح مشروع قانون تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم لمواءمته مع بروتوكول باليرمو، وأُحيل إلى مجلس النواب⁽⁹⁵⁾ في 24 آذار/مارس 2025⁽⁹⁶⁾. كما سرّعت حكومة نيبال وتيرة جهودها لتعديل قوانين عديدة بغرض مواءمتها مع هذا البروتوكول⁽⁹⁷⁾. وأُحيل مشروع القانون المتعلق بمكافحة حرق الأشخاص والمعاقبة عليه إلى مجلس النواب في 15 آب/أغسطس 2024، كمشروع قانون خاص⁽⁹⁸⁾.
- 63- ويسلط التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الصادر في عام 2024 عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الضوء على انخفاض مقلق في كشف الضحايا في نيبال خلال الفترة 2020-2023 نسبتته 7 في المائة⁽⁹⁹⁾، أثر في تدابير حماية الضحايا.

زاي - الحق في الخصوصية والحياة الأسرية

- 64- سُنَّ القانون المتعلق بالحق في الخصوصية في عام 2018 وقانونه التنظيمي في عام 2020. كما دخلت حيز النفاذ مدونة قواعد السلوك الخاصة بالصحفيين وإجراءات تقديم الشكاوى المتعلقة بالصحفيين، لعام 2018⁽¹⁰⁰⁾، لحماية الحق في الخصوصية. كما يتضمن القانون الجنائي النيبالي وقانون العقوبات النيبالي أحكاماً عامة بشأن حماية البيانات الشخصية في نيبال.

خامساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف - الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

- 65- الحق في العمل⁽¹⁰¹⁾ وفي ظروف عمل عادلة حق أساسي⁽¹⁰²⁾. وتكفل سياسة التوظيف الوطنية لعام 2015⁽¹⁰³⁾ العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع⁽¹⁰⁴⁾. وصدقت حكومة نيبال على 11 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية⁽¹⁰⁵⁾، وسنت قوانين شتى⁽¹⁰⁶⁾ لتنفيذها.
- 66- وينص قانون (حظر) العمالة المرتهنة لعام 2002 بالتحديد على وجوب أن تحدد حكومة نيبال الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين.
- 67- وسُنَّت نيبال قانون الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات لعام 2017، الذي يتيح للعاملين في القطاع غير الرسمي⁽¹⁰⁷⁾ والعاملين لحسابهم الخاص إمكانية الانسحاب إلى نظام الضمان الاجتماعي، وبلغ عدد المستفيدين 180 380 2 شخصاً خلال السنة المالية الحالية 2024/2025. وبدأ تنفيذ قانون معايير تفتيش أماكن العمل لعام 2018 والدليل والإطار المتكاملين لتفتيش أماكن العمل.
- 68- كما يجري تنفيذ السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنيين لعام 2018 من أجل الإدارة السليمة لأماكن العمل. ويجري تنفيذ الخطة الوطنية الرئيسية للحد من عمل الأطفال (2017-2027)، ويُجرى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمسألة عمل الأطفال مناقشات منتظمة بشأن الحد من عمل

الأطفال. كما يجري تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2024-2028). ووضعت حكومة نيبال قائمة تضم 37 مرضاً متعلقاً بالصحة والسلامة المهنيين⁽¹⁰⁸⁾.

69- وبدأ نفاذ الإجراءات الصادرة في عام 2023 لتقديم حلول تصالحية وتوصيات بشأن الشكاوى المتعلقة بتزوير عقود العمل في الخارج، والمبادئ التوجيهية الصادرة في عام 2023 لتدريب وكالات التوظيف في الخارج، والنظام الإلكتروني للموافقة على عقود العمل. ويجوز لما لا يقل عن 50 نقابة عمالية أو 5 000 عامل في مؤسسات متشابهة إنشاء رابطة للنقابات العمالية، ويجوز لما لا يقل عن 10 رابطات للنقابات العمالية إنشاء اتحاد للنقابات العمالية⁽¹⁰⁹⁾.

70- وثمة برامج وطنية لمواجهة البطالة⁽¹¹⁰⁾. وأُنشئت مراكز لخدمات التوظيف في كل دوائر نفوذ الحكومات المحلية البالغ عددها 753 حكومة، وهي في طور التشغيل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفّر البرنامج الوطني لتشجيع التوظيف فرص العمل لـ 53 416 شخصاً والتدريب من أجل تنمية المهارات لـ 2 484 شخصاً.

71- وتضمن الخطة الدورية السادسة عشرة نظاماً لتشجيع الأشخاص على العمل لحسابهم الخاص من خلال قروض مدعومة⁽¹¹¹⁾ والتدريب من أجل تنمية المهارات. وتشمل خدمات الضمان الاجتماعي الأساسي حتى الآن 8,26 في المائة من السكان⁽¹¹²⁾.

72- ووافقت حكومة نيبال على 110 بلدان كوجهات للعمالة النيبالية في الخارج، وهاجر عمال نيباليون فردياً من أجل العمل إلى 178 بلداً. وتشير التقديرات إلى توفير مشاريع صغيرة ومتوسطة وكبيرة 3 042 000 وظيفة للعمال النيباليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

73- ويستفيد أفراد أسر العمال من التأمين على الحياة وخدمات الإغاثة والمنح الدراسية تماشياً مع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

74- واعتمد مجلس أرباب العمل المنشأ في إطار اتحاد غرفة التجارة والصناعة النيبالية مدونة لقواعد السلوك بشأن التحرش في مكان العمل، استناداً إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190). وأنشئ فريق عمل ثلاثي الأطراف للتعاون في هذا المجال.

باء - الحق في الضمان الاجتماعي

75- ينص الدستور على الحق في الضمان الاجتماعي⁽¹¹³⁾. ويوجد 87 نوعاً من نُظم الضمان الاجتماعي. وحصل ما مجموعه 3 829 473 شخصاً على استحقاقات الضمان الاجتماعي⁽¹¹⁴⁾.

76- وصدرت ونُفذت إجراءات العمل لاستقطاب أرباب العمل والمستخدمين لعام 2018. واعتمدت في عام 2023 خطة الضمان الاجتماعي الخاصة بالعمال والعاملين لحسابهم الخاص في الخارج لتوسيع نطاق نظام الضمان الاجتماعي ليشمل العمال النيباليين المهاجرين.

77- وجرى تطوير نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بالأسر المعيشية الفقيرة، وهو في طور التشغيل. وحصلت 886 801 أسرة معيشية فقيرة على بطاقات الهوية، ويجري حالياً توزيعها على 94 572 أسرة معيشية.

جيم - الحق في مستوى معيشي لائق

78- ينص الدستور⁽¹¹⁵⁾ والقانون المتعلق بالحق في الغذاء والسيادة الغذائية الصادر في عام 2018⁽¹¹⁶⁾ والقانون التنظيمي المتعلق بالحق في الغذاء والسيادة الغذائية الصادر في عام 2023 على حق كل مواطن في الغذاء⁽¹¹⁷⁾ والأمن الغذائي⁽¹¹⁸⁾.

- 79- وفندت نيبال المشروع الوطني لتحديث الزراعة ومشروع زيادة دخل أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأمين الزراعي وبرنامج الحد الأدنى لدعم الأسعار لضمان الأمن الغذائي والتغذوي⁽¹¹⁹⁾.
- 80- واستفاد ما مجموعه 93 298 أسرة معيشية من برامج الإنتاج الزراعي من أجل الاعتماد على الذات، وجرى تشغيل نُظُم محلية لتخزين الأغذية في المناطق النائية⁽¹²⁰⁾. وشرعت حكومة نيبال في صياغة الخطة الوطنية للأغذية⁽¹²¹⁾. ويجري تنفيذ برامج حكومية متعددة⁽¹²²⁾.
- 81- ويكفل الدستور الحق في السكن اللائق لكل مواطن⁽¹²³⁾. وتهدف سياسة الحكومة⁽¹²⁴⁾ إلى دعم الأشخاص الذين لا يملكون أراضي بتوفير فرص الحصول على السكن أو الأرض أو العمل.
- 82- واعتمدت حكومة نيبال سياسات شتى⁽¹²⁵⁾ بشأن الحق في السكن⁽¹²⁶⁾. وفندت نيبال برنامج جاناتا أواس وبرنامج كفالة السكن الآمن للمواطنين، وأحرزت تقدماً ملحوظاً ببناء آلاف المساكن للمجتمعات المهمشة⁽¹²⁷⁾. ولا تزال سياسة الإسكان الوطنية لعام 2011 وخطة الإسكان لعام 2014 ساريين⁽¹²⁸⁾. وفي إطار برنامج جاناتا أواس، تم بناء 38 931 مسكناً من أصل 55 970 مسكناً مقررًا. وأنشئت ملاجئ للطوارئ في المناطق المعرضة للكوارث في إطار البرنامج المتكامل للمستوطنات الآمنة الحديثة⁽¹²⁹⁾ الذي يندرج في إطار برنامج السكن الآمن⁽¹³⁰⁾. وأكملت حكومة نيبال خطة الإسكان الوطنية للفترة 2014-2024، التي تغطي فترة عشر سنوات⁽¹³¹⁾.
- 83- واعتمدت نيبال سياسات شتى⁽¹³²⁾ لحماية مصادر المياه. وتهدف سياسات حكومة نيبال وبرامجها إلى بلوغ نسبة 100 في المائة فيما يتعلق بالاستفادة من مرافق مياه الشرب الأساسية بحلول عام 2026. وأعلنت نيبال بلداً خالياً بنسبة 100 في المائة من التغطية في العراء⁽¹³³⁾ في عام 2019⁽¹³⁴⁾. وبلغت نسبة الاستفادة من خدمات مياه الشرب الأساسية 96,85 في المائة ومن خدمات مياه الشرب العالية والمتوسطة المستوى 28,5 في المائة ومن خدمات الصرف الصحي الأساسية 95,5 في المائة⁽¹³⁵⁾.
- 84- ويتضمن قانون حيازة الأراضي لعام 1977 أحكاماً خاصة بشأن حيازة الأراضي والتعويض عن الخسائر والإخطار بحيازة الأراضي والتشاور مع المعنيين. وقد وافقت حكومة نيبال على سياسة عام 2016 لحيازة الأراضي وإعادة التوطين وإعادة التأهيل لأغراض مشاريع تطوير البنية التحتية. وجمعت لجنة تسوية المشاكل المتعلقة بالأراضي 1 140 659 طلباً من الداليت الذين لا يملكون أراضي ومن سكان الأحياء الفقيرة وسكان متناثرين، ووزعت 7 829 شهادة ملكية في السنة المالية 2023/2024. وبفضل البرنامج التدريبي بشأن إدارة الأراضي ورسم الخرائط المساحية ووضع خطط استخدام الأراضي، تعززت قدرات 12 820 متدرباً⁽¹³⁶⁾. واعتمد خصم في رسوم التسجيل إجماليه 4 315 688 844 روبية نيبالية لفائدة النساء والداليت ومجتمعات الأقليات الإثنية وأفراد أسر الشهداء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم خلال السنة المالية 2024/2025⁽¹³⁷⁾.

دال - الحق في الصحة

- 85- يكفل الدستور⁽¹³⁸⁾ والنصوص القانونية الرئيسية⁽¹³⁹⁾ الحقوق المتعلقة بالصحة⁽¹⁴⁰⁾. وتلتزم حكومة نيبال بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وأحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال الاستفادة من الرعاية الصحية⁽¹⁴¹⁾. ووسعت مراكز الرعاية التوليدية الطارئة الشاملة ورعاية حديثي الولادة لتشمل خدماتها كل المقاطعات⁽¹⁴²⁾. وتتاح خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها وأثناءها مجاناً في مرافق الرعاية الصحية العامة. ويشكل التأمين الصحي عنصراً أساسياً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة على الصعيد الوطني. وتُبدل الجهود لتحقيق هدف تحصين الأمهات والأطفال بنسبة 100 في المائة. ويوجد على

الصعيد الوطني 215 مستشفى و 201 مركز للرعاية الصحية الأولية و 820 3 مركزاً صحياً و 426 مستوصفاً للعلاج الأيورفيدي و 196 3 مركزاً صحياً فرعياً. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد 138 6 طبيبياً و 683 27 ممرضاً و 674 مداوياً تقليدياً و 693 طبيبياً تقليدياً و 896 15 عاملاً صحياً و 423 51 متطوعاً في مجال صحة المرأة.

86- ويوفر برنامج منع انتقال الأمراض من الأم إلى الطفل للمواطنين الفقراء خدمات صحية مجانية فيما يتعلق بثمانية أنواع من الأمراض الخطيرة⁽¹⁴³⁾. ويعمل برنامج الرعاية المجانية لحديثي الولادة منذ السنة المالية 2016/2015. وتعززت رعاية ما بعد الولادة في غضون 24 ساعة من الخروج من المستشفى بفضل زيارات منزلية بعد الولادة بدأها موظفو التمريض منذ السنة المالية 2026/2025. وبلغت نسبة خدمات رعاية الأم المتسمة بالمهارة 80 في المائة وناهزت نسبة تحصين الأطفال وتجربتهم الفيتامينات أيضاً 80 في المئة. وأنشئت وحدة لإدارة حالات الطوارئ والكوارث، بما في ذلك تقديم خدمات المشورة النفسية الاجتماعية. واعتمد ما مجموعه 36 مؤشراً متعلقاً بالصحة لرصد التقدم الذي أحرزته نيبال في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

87- واعتمدت المحكمة العليا في نيبال قراراً تاريخياً⁽¹⁴⁴⁾ لحماية الأشخاص المصابين بأمراض عقلية وتحسين رعاية الصحة العقلية⁽¹⁴⁵⁾.

هاء - الحق في التعليم

88- يكفل الدستور⁽¹⁴⁶⁾ وقوانين أخرى⁽¹⁴⁷⁾ حق كل مواطن في التعليم⁽¹⁴⁸⁾. وبلغ مشروع القانون الجديد المتعلق بالتعليم المدرسي المرحلة النهائية من المناقشة في مجلس النواب.

89- ونفذت نيبال برنامج تطوير القطاع المدرسي⁽¹⁴⁹⁾ (2016-2022) لتعزيز فرص حصول الجميع على التعليم الأساسي والثانوي.

90- ومنذ عام 2023، أُعلن خلو 62 مقاطعة من الأمية. وكان للمنح الدراسية المحددة الأهداف⁽¹⁵⁰⁾ دور فعال في توسيع نطاق الحصول على التعليم، واستفاد منها الطلاب المنتمون إلى الداليت والفتيات وأبناء الشهداء وضحايا النزاع وأطفال المجتمعات المهمشة المهتدة بالانقراض. ووفرت الحكومة أيضاً وجبات غذائية يومية لجميع طلاب المرحلة الابتدائية في المدارس العامة، وأدارت 33 مدرسة خاصة و 23 مدرسة متكاملة و 380 فصلاً مرجعياً للأطفال ذوي الإعاقة. وفي إطار الهدفين 4 و 5 من أهداف التنمية المستدامة، وفرت مبادرات مثل خطة قطاع التعليم المدرسي للفترة 2022-2030⁽¹⁵¹⁾ منحاً دراسية لمليونين ونصف مليون طالب ودعمت 422 مدرسة نموذجية. وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 76,3 في المائة (83,6 في المائة للذكور و 69,4 في المائة للإناث). ويجري تنفيذ برنامج رئاسة الجمهورية لتحسين التعليم، إلى جانب مشروع بوابة للتعليم عبر الإنترنت، وأُتيح منح تعليمية إضافية، وتوسع نطاق التدريب المهني. وتم الترويج للكتب المطبوعة بطريقة براي ومرافق لغة الإشارة وتعليم اللغة الأم، بما في ذلك في مدارس نظام كوروكول والمدارس الإسلامية ومدارس الأديرة البوذية (غومبا). ودعمت منح التعليم العالي 7 090 طالباً من الفئات المحرومة، منهم أشخاص من ذوي الإعاقة وعمال مرتبون محررون ونساء مسلمات ومتضررون من النزاع. وقُدِّمت منح تعليمية إلى 194 7 مُدرِّساً. ووُزعت منح دراسية على 1 143 631 طالباً في مستوى التعليم المدرسي. وسمح لما مجموعه عشر مؤسسات تعليمية جديدة بتوفير دورات التدريب المهني، ووُضع 28 منهاجاً نموذجياً، وتلقى التدريب في مجال التعليم المهني 254 مُدرِّباً.

91- وتبلغ نسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الأساسية (الصفوف 1-5) 49,4 في المائة من إجمالي الطلاب، ونسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الأساسية (الصفوف 6-8) 25,8 في المائة،

ونسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية (الصفوف 9-10) 13,9 في المائة، ونسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية (الصفوف 11-12) 9,5 في المائة. وفي العام الدراسي 2024/25، بلغت نسبة البنات 48,1 في المائة ونسبة البنين 51,9 في المائة من إجمالي الطلاب المسجلين⁽¹⁵²⁾. وفي العام الدراسي نفسه، بلغ إجمالي عدد المدارس في البلد 35 447 مدرسة⁽¹⁵³⁾.

92- وعلى مستوى جميع أنواع المدارس، تبلغ نسبة المعلمات 46,6 في المائة من معلمي المرحلة الأساسية الدنيا (مقابل 44,6 في المائة في العام الدراسي السابق)، و29,1 في المائة في المرحلة الأساسية العليا (مقابل 30,5 في المائة)، و19,1 في المائة في المرحلة الثانوية (مقابل 19,2 في المائة)، و18,6 في المائة في المرحلة الثانوية⁽¹⁵⁴⁾. وتوفر حزمتا E-Shikshya و Happy Learning إمكانية الوصول إلى الإنترنت بأسعار ميسرة للطلاب للدراسة عبر الإنترنت.

93- واعتمد مجلس التعليم التقني والتدريب المهني استراتيجية المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في نظامه الخاص بالتعليم الفني والتدريب المهني. ووافقت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا على الخطة العشرية للقطاع المدرسي⁽¹⁵⁵⁾ 23/2022 إلى 32/2031⁽¹⁵⁶⁾.

سادساً - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

ألف - النساء

94- تُنفذ أحكام الدستور⁽¹⁵⁷⁾ والعديد من التشريعات⁽¹⁵⁸⁾ تنفيذاً فعالاً لضمان حقوق المرأة. وتُطبق خطة العمل الوطنية الثانية⁽¹⁵⁹⁾ لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 و1820 بشأن المرأة والسلام والأمن، لفترة السنتين الماليتين 2022/23-24/2023.

95- وتحقيقاً لإدماج المرأة، ينص الدستور على أن تشغل امرأة منصب رئيس أو نائب رئيس مجلس النواب وجمعية المحافظات، وكذلك منصب رئيس أو نائب رئيس الجمعية الوطنية. وتتص المادة 215(4) على أن تنتخب البلديات الريفية أربع عضوات على الأقل، بينما تتص المادة 216(4) على أن تنتخب البلديات خمس عضوات على الأقل. واعتمدت الخطة الدورية السادسة عشرة (2024/25-29/2028) سياسة استراتيجية للمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وجعل المجتمع شاملاً للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، تنص لوائح المنح الدراسية لعام 2003 على تخصيص حصص للنساء والدليات والشعوب الأصلية وسكان المناطق المحرومة.

96- ويُجرّم قانون العقوبات النيبالي الاعتصاب والاعتداء الجنسي والعنف المنزلي وغير ذلك من أشكال العنف الجنساني. وترسم استراتيجية المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي إطار عمل شاملاً للنهوض بحقوق المرأة وضمان المشاركة المتساوية. وسُنّ قانون (تنظيم) الأحماض والمواد الكيميائية الضارة الأخرى لعام 2022 لمنع العنف الجنساني الناجم عن الاعتداءات بالأحماض والتصدي له.

97- ويعمل ما مجموعه 94 مركزاً من مراكز الخدمات الشاملة لإدارة الأزمات في المستشفيات في 77 مقاطعة، وتقدم هذه المراكز دعماً كبيراً للضحايا. وأنشئت ملاجئ آمنة في 10 مقاطعات معرضة للاتجار بالبشر بالتعاون مع منظمات غير حكومية⁽¹⁶⁰⁾. كما اتخذت خطوات شاملة للتصدي للعنف الجنساني والاتجار بالبشر ولتمكين المرأة⁽¹⁶¹⁾.

98- ورُفعت الميزانية المراعية للمنظور الجنساني تدريجياً من 11,03 في المائة من إجمالي المخصصات في السنة المالية 2007/2008 إلى أكثر من 38 في المائة في السنة المالية 2019/20،

وإلى 42 في المائة في السنة المالية 2023/24، ثم إلى 44,28 في المائة في السنة المالية 2024/25. وأُجري تدقيق في سياسة المساواة بين الجنسين في 10 وزارات اتحادية، ويجري تدقيق استراتيجية المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي على صعيد حكومات المحافظات والحكومات المحلية.

99- وازداد خلال العقد الماضي معدل إمام النساء بالقراءة والكتابة⁽¹⁶²⁾، وملكيتهن للممتلكات⁽¹⁶³⁾، وعدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء⁽¹⁶⁴⁾. وفي الوقت الحالي، تشغل النساء 29,2 من الوظائف في الخدمة المدنية⁽¹⁶⁵⁾، و39,78 في المائة منها في القطاع المصرفي والمالي⁽¹⁶⁶⁾، و23,22 في المائة منها في سلك القضاء⁽¹⁶⁷⁾، و23 في المائة منها في الحكومات المحلية، و33,83 في المائة منها في البرلمان الاتحادي، و36,36 في المائة منها في جمعية المحافظات (منذ انتخابات 2022)⁽¹⁶⁸⁾.

100- وينص قانون الجنسية (التعديل الأول) لعام 2022 على حصول أبناء وبنات الأمهات النيباليات على الجنسية حتى من دون هوية الأب بما يتماشى مع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. وحصل ما مجموعه 2 498 شخصاً على الجنسية النيبالية عن طريق الأم من دون تتبع الأب⁽¹⁶⁹⁾. وطُرح مشروع قانون الجنسية (التعديل الثاني) لعام 2025 في البرلمان الاتحادي⁽¹⁷⁰⁾.

101- وقُبض على ما مجموعه 7 000 متهم في قضايا الاغتصاب والاتجار بالبشر والإساءة والاختطاف خلال الفترة 2021-2023. وأطلقت الشرطة النيبالية "برنامج حماية الطفل" في عام 2020⁽¹⁷¹⁾. وترتبط وحدات الشرطة على الصعيد الوطني بآليات المجتمع المحلي والمدارس والمنظمات غير الحكومية وعلى المستوى المحلي، وذلك استرشاداً بالإجراءات التشغيلية لشرطة حماية الطفل. وأطلق برنامج لتنمية قدرات أفراد الشرطة على مهارات التحقيق والتواصل المراعية للمنظور الجنساني.

102- وتعرّف الممارسات التقليدية الضارة⁽¹⁷²⁾ بأنها أفعال يعاقب عليها بموجب قوانين مختلفة. وتطبق سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع مثل هذه الممارسات الضارة⁽¹⁷³⁾. ويجري التحقيق في جميع القضايا والفصل فيها على الفور. وخلال الفترة قيد الاستعراض، سُجّلت 114 قضية تتعلق بزواج الأطفال، وقُبض على 241 شخصاً. وتُبث على التلفزيون الوطني مسرحيات الشارع وبرامج التوعية مثل مسلسل *ساماتا سامباد* ومسلسل *سوش*، وتقام مسرحيات الشارع كإجراء وقائي⁽¹⁷⁴⁾.

103- وتوجد بالمقر الرئيسي للشرطة النيبالية مديرية لخدمات النساء والأطفال. وأنشئ تحت إشراف المديرية 232 مركزاً من مراكز خدمات النساء والأطفال في جميع أنحاء البلاد⁽¹⁷⁵⁾. وشُكل أكثر من 6 000 لجنة تابعة لشبكة مكافحة العنف الجنساني بالتعاون مع أصحاب مصلحة آخرين ورؤساء وحدات الشرطة المحلية.

104- ويرأس اللجنة القضائية المحلية نائب رئيس اللجنة أو نائب رئيس البلدية، وغالبيتهم من النساء (أكثر من 72 في المائة)، مما يضمن إقبالاً أيسر من ضحايا العنف الجنساني.

105- وتقدم خلايا لخدمة المرأة ومراكز إعادة تأهيل وخطوط مساعدة هاتفية خدمات مجانية، وأطلقت على جميع المنصات الإعلامية برامج لتوزيع حقائب اللوازم الصحية النسائية والتوعية، إلى جانب وسائل تسمح للأطفال بالإبلاغ في إطار من السرية. كما تدير اللجنة الوطنية لشؤون المرأة خطاً هاتفياً للمساعدة على مدار الساعة (خبر غاراو 1145)، وهو بمثابة خط مساعدة خاص بمسائل العنف الجنساني يقدم خدمات متكاملة من منصة واحدة⁽¹⁷⁶⁾.

106- وشُكلت لجنة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعنف الجنساني⁽¹⁷⁷⁾. ويجري التعامل مع القضايا المتعلقة بالنساء والأطفال في إطار الحفاظ على الخصوصية⁽¹⁷⁸⁾. وشملت التحقيقات ما مجموعه 2 312 قضية، وصدرت أحكام عقابية بحق 3 096 شخصاً في السنة المالية 2024/25.

- 107- وأعد مشروع خطة عمل وطنية لتشغيل مراكز إعادة تأهيل في الأمد الطويل طُورت في محافظتي باغماتي وكوشي، بينما يجري إنشاء مراكز في محافظات ماديش ولومبيني وسودور باشيم. وتعمل المراكز في 10 مقاطعات، ويجري إنشاء مثل هذه المراكز في المحافظات الأربع المتبقية⁽¹⁷⁹⁾.
- 108- ويُتَبَقَّ إجراء شبكة القادة الذكور 2017⁽¹⁸⁰⁾. ويُنفَّذ إجراء التدقيق في المساواة بين الجنسين 2023، ووُضِعَ دليل خاص بإجراء التدقيق⁽¹⁸¹⁾. ويجري تنفيذ خطة عمل منهاج بيجين لعام 2023 لتمكين المرأة. كما تُوفَّر برامج التوعية، وتطوير سبل العيش، والتدريب على توليد الدخل، والتمويل الأولى⁽¹⁸²⁾، وتقديم الدعم التكنولوجي⁽¹⁸³⁾.

باء - الأطفال

- 109- حقوق الطفل مكفولة في الدستور إلى جانب وجود قوانين تكميلية⁽¹⁸⁴⁾. وأنشئت دوائر لقضاء الأحداث في جميع المحاكم المحلية الـ 77. كما أنشئت محكمة مخصصة للأحداث في مقاطعة بهاكتابور. وأنشئت كذلك 9 إصلاحيات للأطفال المخالفين للقانون.
- 110- واستعُض عن قانون التسجيل الحيوي لعام 1976 بقانون الهوية الوطنية والتسجيل المدني لعام 2020، الذي يتيح لأفراد الأسرة الذكور والإناث تسجيل المواليد، ويخصص في الوقت نفسه ميزانية لتحسين رعاية الأطفال لدى الأسر الفقيرة والمهمشة للغاية. ويعمل الخط الساخن 104 المخصص للأطفال المعرضين للخطر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في مراكز الشرطة الوطنية.
- 111- وتنص المادة 37 من قانون الطفل لعام 2018 على وجوب الفصل في القضايا المتعلقة بالأطفال في غضون 120 يوماً بوجه عام⁽¹⁸⁵⁾. وعُرض على مجلس النواب مشروع قانون الطفل (التعديل الأول) لعام 2025⁽¹⁸⁶⁾.
- 112- وشرعت حكومة نيبال في تطبيق نظام ترميز للميزانية يراعي احتياجات الأطفال في مستويات الحكومة الثلاثة جميعها. وأنشئ صندوق الطفل لمساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 113- واعتمدت حكومة نيبال مؤخراً، في عام 2024، استراتيجية وطنية لإنهاء زواج الأطفال. ووُضعت أيضاً سياسة وطنية للطفل في عام 2023، ويجري حالياً صياغة خطة العمل الوطنية الخاصة بها.
- 114- وتضم 422 حكومة محلية حالياً موظفين لشؤون رعاية الطفل، ويُرمَع التوسع في ذلك ليشمل جميع الحكومات المحلية الـ 753، كما أنشئت لجان لحقوق الطفل على مستوى المحافظات والمستوى المحلي، ووُضعت مبادئ توجيهية للحكم المحلي تراعي احتياجات الطفل لدعم إعلان حكومات محلية مراعية للطفل.
- 115- وتحارب نيبال عمل الأطفال واسترقاقهم والاتجار بهم من خلال تدابير مؤسسية وقانونية متعددة، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الطفل، وتشجيع خلو البلديات من عمل الأطفال، وإنفاذ قانون (حظر وتنظيم) عمل الأطفال لعام 2000، إلى جانب لائحته التنفيذية لعام 2006. ولتعزيز حماية النساء والأطفال وتسهيل احتكامهم إلى العدالة، وُضعت قيد التشغيل أرقام خطوط هاتفية مخصصة للمساعدة في تسجيل الشكاوى والاستجابة السريعة، هي: 1145 (اللجنة القومية لشؤون المرأة)، و 100 (الشرطة النيبالية)، و 104 (خط المساعدة الهاتفية للإنذار باختفاء الأطفال المفقودين التابع للجنة الوطنية لحقوق الطفل)، و 1098 (خط مساعدة الأطفال)⁽¹⁸⁷⁾.
- 116- ويجري تطبيق أحكام الدستور وقانون العقوبات النيبالي والقانون الجنائي النيبالي والسياسة الوطنية للطفل لعام 2023 واستراتيجية مكافحة زواج الأطفال لعام 2016 والخطة الوطنية الرئيسية

للقضاء على عمل الأطفال (2018-2028) من أجل إنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030⁽¹⁸⁸⁾. ويُستعان بمرشدين نفسيين - اجتماعيين على مستوى المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت خلايا مجانية لخدمة المرأة على مدار الساعة، ومراكز إعادة تأهيل، وحملات توعية عبر جميع المنصات الإعلامية، إلى جانب وسائل تسمح للأطفال بالإبلاغ في إطار من السرية.

117- وسُجل ما مجموعه 12 171 طفلاً من ضحايا العنف الجنساني، ويجري التحقيق في 1 720 حالة. وسُجل ما مجموعه 81 529 ضحية من ضحايا العنف المنزلي، وصدرت أحكام عقابية بحق 96 194 من الجناة⁽¹⁸⁹⁾. وسُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير 5 708 أطفال في دور الرعاية و1 357 طفلاً في إصلاحيات الأحداث⁽¹⁹⁰⁾.

جيم - الأشخاص ذوي الإعاقة

118- يكفل الدستور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها حقوقاً أساسية. ويجيز القانون تطبيق أحكام لمنع التمييز⁽¹⁹¹⁾ واتخاذ إجراءات إيجابية⁽¹⁹²⁾ لكفالة هذه الحقوق. ويجري تطبيق سياسة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2023، وسياسة المساواة بين الجنسين لعام 2023.

119- وصدقت نيبال على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. ويكفل الدستور حقوق التمثيل للأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁹³⁾. ويجري تنفيذ برنامج الشراكة لمكافحة الإعاقة وإعادة التأهيل. واستُكمل التدقيق في إمكانية الوصول في 17 وزارة اتحادية، ويجري تنفيذ التوصيات.

120- وشُكلت أكثر من 150 مجموعة مساعدة ذاتية⁽¹⁹⁴⁾ تتلقى دعماً فاعلاً من حكومة نيبال. ويكفل قسم مكافحة الجذام وإدارة الإعاقة التابع لإدارة الخدمات الصحية بوزارة الصحة والسكان مشاركة الأشخاص المصابين بالجذام في تصميم وتنفيذ وتقييم الخطط والسياسات والأنشطة المتعلقة بالجذام والإعاقة وتبادل خبراتهم.

121- وأجرت لجنة التخطيط الوطني خدمات استشارية بشأن خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021 والسياسة الوطنية لعام 2021. وتُوَفَّر للأشخاص ذوي الإعاقة مختلف خدمات إعادة التأهيل. وتقدم الحكومات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة معدات داعمة مثل الكراسي المتحركة والأرجل والأذرع الاصطناعية وأجهزة تقوية السمع والعصي البيضاء وكتب برايل. وتلقى ما مجموعه 10 607 من الأشخاص ذوي الإعاقة مواد داعمة، كما تلقى 36 865 منهم خدمات علاج طبيعي من الصندوق الوطني للإعاقة⁽¹⁹⁵⁾.

122- وتوفر حكومة نيبال للأشخاص ذوي الإعاقة التمويل الأولي إلى جانب التدريب المدر للدخل. وتُقَدَّم منح دراسية للطلاب ذوي الإعاقة. كما يُوفَّر لهم التعليم المجاني. وتُقَدَّم مواد دراسية بلغة برايل للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية وبلغة الإشارة للصم⁽¹⁹⁶⁾.

123- وفي 77 مقاطعة، يقدم 86 مستشفى حكومياً خدمات صحية مجانية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويقدم بعضها خدمات برسوم مخفضة حسب درجة الإعاقة. ويجري تنفيذ برامج للوقاية من الإعاقة وإعادة التأهيل في أربع محافظات وإنتاج وتوزيع الأجهزة المساعدة في 7 محافظات ومخططات بدلات الإعاقة. ويتاح عدد من الخدمات والمستحضرات الصحية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة⁽¹⁹⁷⁾.

دال - الشعوب الأصلية والداليت والأقليات

124- أنشئت اللجنة الوطنية لشؤون الداليت ولجنة شؤون الشعوب الأصلية والأقليات الإثنية بوصفهما هيئتين دستوريتين⁽¹⁹⁸⁾.

125- والمؤسسة الوطنية للنهوض بقوميات الشعوب الأصلية هيئة منشأة بموجب القانون الغاية منها تمكين الشعوب الأصلية.

126- ويُخصّص ما نسبته 27 في المائة و9 في المائة من الوظائف الشاغرة لأفراد قوميات الشعوب الأصلية والداليت على التوالي⁽¹⁹⁹⁾. ويقضي قانون انتخابات مجلس النواب لعام 2017 بأن يخصص كل حزب سياسي 28,7 في المائة من المقاعد لقوميات الشعوب الأصلية و13,8 في المائة للداليت في قائمة المرشحين للتمثيل النسبي في مجلس النواب. وتكفل عدة قوانين تمثيل المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وقوميات الشعوب الأصلية والداليت والأقليات⁽²⁰⁰⁾. وعلاوةً على ذلك، توجد ضمن مختلف القوانين أحكام تكفل تمثيل المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وقوميات الشعوب الأصلية والداليت والأقليات⁽²⁰¹⁾.

127- ويحرّم الدستور وقانون النذب الطبعي وغيره من أشكال النذب والتمييز الاجتماعي (الجريمة والعقاب) لعام 2011 ولائحته التنفيذية أي فعل من أفعال النذب والتمييز. ويكفل الدستور تمثيل الداليت من خلال مبدأ التمثيل النسبي في جميع هيئات الدولة، وينص على أحكام خاصة للمشاركة في الخدمات العامة وقطاعات التوظيف الأخرى⁽²⁰²⁾. وتنص المادة 6(2) من قانون الانتخابات المحلية لعام 2017 على تخصيص مقعدين للنساء، يكون أحدهما وجوباً لامرأة من الداليت في مجتمعات الدوائر المحلية. ونتيجة لذلك، انتُخبت 6 620 امرأة من الداليت على المستوى المحلي في انتخابات عام 2022.

128- وُخصّصت ميزانية لوضع خطة عمل وإجراء حملة توعية للقضاء على التمييز على أساس الانتماء الطبعي⁽²⁰³⁾. ويجري تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً⁽²⁰⁴⁾، ووُضعت ترتيبات مؤسسية متينة من أجل تنفيذ هذه السياسة تنفيذاً فعالاً⁽²⁰⁵⁾. ويؤكد تسجيل ما مجموعه 312 حالة والتحقيق فيها انتشار الوعي بمسألة التمييز واتخاذ إجراءات لمعالجتها.

129- وتتميز نيبال بموقفها القانوني التقدمي بشأن حقوق مجتمع الميم الموسع، الذي تعززه الحماية الدستورية والأحكام المرجعية الصادرة عن المحكمة العليا⁽²⁰⁶⁾. وتخصص وزارة شؤون المرأة والطفل وكبار السن ووزارات المحافظات والحكومات المحلية ميزانية سنوية لتنفيذ الأنشطة التي تضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن تحسين الوضع العام والتنمية الشاملة للشرائح الضعيفة الأخرى، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الجنسية واعترّف بمجتمعات الميم الموسعة في وثائق الهوية، كما يُحترم حقهم في العيش بكرامة. وسُجل ما مجموعه 6 شكاوى ضد انتهاك حقوق الأقليات و788 حالة تتعلق بأفراد من مجتمع الميم الموسع وتم التحقيق فيها⁽²⁰⁷⁾.

هاء - المهاجرون

130- اعتمدت حكومة نيبال تدابير مثل خطة العمل الوطنية بشأن مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان (2024-28)⁽²⁰⁸⁾ وخدمات عبر الإنترنت⁽²⁰⁹⁾ لتسهيل أمور العمال المهاجرين. وفي الوقت ذاته، تحد سياسة "تأشيرة مجانية، تذكرة مجانية"⁽²¹⁰⁾ في نيبال بصفة رسمية تكاليف الهجرة إلى حوالي 75 دولاراً.

131- وتوجد عدة صكوك قانونية سارية تحمي حقوق العمال المهاجرين ومصالحهم⁽²¹¹⁾. ويساهم مجلس العمالة في الخارج ومحكمة العمالة في الخارج بفعالية في تعزيز حوكمة هجرة اليد العاملة. ويجري تشغيل نظام لإدارة معلومات العمالة في الخارج من أجل حفظ سجلات العمال المهاجرين. وتمت رقمنة إجراءات تصاريح العمل.

132- وأبرمت نيبال اتفاقات ثنائية لهجرة اليد العاملة مع 12 بلداً من بلدان المقصد لليد العاملة بهدف إدارة هجرة اليد العاملة والعمالة في الخارج بطريقة آمنة وأخلاقية ومنظمة ولانقعة. وبذلت حكومة نيبال جهوداً لتوسيع نطاق التعاون الثنائي من خلال المفاوضات على مذكرات تفاهم مع بلدان إضافية من بلدان المقصد لليد العاملة.

133- وأنشئ مركز مانغالا شاهانا لإعادة التأهيل في كاتماندو لتقديم الدعم في مجال إعادة التأهيل خصيصاً للنساء العائدات من العمل في الخارج بعد إنقاذهن.

واو- انعدام الجنسية

134- يكفل الدستور لكل نيبالي الحق الأساسي في الجنسية. ويهدف مشروع قانون تعديل قانون الجنسية نيبال لعام 2006 عند دخوله حيز التنفيذ إلى ضمان المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بمنح الجنسية للأبناء والأزواج. وتلتزم نيبال بتعزيز عملية منح الجنسية، وتشجيع تفسير قوانين الجنسية تفسيراً يشمل الجميع، وحماية حق الأم في منح الجنسية لأطفالها. ولضمان العدالة والكفاءة، أصدرت وزارة الداخلية تعميماً إلى سلطات المقاطعات لتسريع العملية. وحصل أكثر من 2 000 شخص على الجنسية من خلال اسم الأم.

135- ويعترف الإطار القانوني الحالي بثلاث فئات جنسانية: الإناث والذكور والآخرين مما يضمن شمول الأفراد المتنوعين جنسانياً. وحتى الآن، حصل 1 637 شخص على الجنسية تحت فئة "الآخرين".

سابعاً- العدالة الانتقالية

136- كُلفت لجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري ولجنة الحقيقة والمصالحة بالتحقيق في المسائل المتعلقة بحالات الاختفاء القسري وفي المسائل المتعلقة بحالات الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان على التوالي⁽²¹²⁾. وعُين رئيس وأعضاء لكلتا اللجنتين⁽²¹³⁾.

137- وصنّف التعديل الثالث لقانون لجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري ولجنة الحقيقة والمصالحة الحوادث التي وقعت أثناء النزاع المسلح بأنها انتهاكات لحقوق الإنسان أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وتتص المادة 29(أ) من القانون على أن تشكل حكومة نيبال، بإخطار يُنشر في الجريدة الرسمية، محكمة خاصة مؤلفة من ثلاثة أعضاء بالتشاور مع مجلس القضاء للنظر في القضايا التي تُرفع بموجب هذا القانون والفصل فيها. وأعدت حكومة نيبال مؤخراً تشكيلاً قيادياً من لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري تماشياً مع المادة 3 المعدلة في 29 آب/أغسطس 2025. ويمثل تشكيل هذه الفرق القيادية الجديدة خطوة مهمة في دفع عملية العدالة الانتقالية في نيبال التي تأخرت طويلاً ويجسد التزام الحكومة بمعالجة الانتهاكات التي حدثت في فترة النزاع من خلال مؤسسات ذات مصداقية وخاضعة للمساءلة. وعملاً بالفقرة 6(أ)(ب) من المادة 13 من قانون لجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري ولجنة الحقيقة والمصالحة، وجهت اللجنتان دعوة عامة لتقديم الشكاوى مفتوحة على نطاق البلد لمدة ثلاثة أشهر.

138- وعرّف التعديل الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان بأنه كل فعل اغتصاب أو عنف جنسي جسيم وسوى ذلك من الأفعال المنهجية المتمثلة في القتل التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو القاسية. وحرّم التعديل إعفاء مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من الملاحقة القضائية. ويتضمن أيضاً أحكاماً تتعلق بالبحث عن الحقيقة وتحديد الأسباب الجذرية للنزاع وكذلك الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك، ينشئ هذا التعديل أيضاً صندوقاً للإنفاق على العملية وتعويض الضحايا.

139- ودخل إعداد الدليل اللازم لفرق التحقيق المحلية مراحلها النهائية، ويجري العمل على إعداد اللائحة التنظيمية الخاصة بالتحقيق في حالات الاختفاء واستجلاء الحقيقة وتشغيل صندوق المصالحة. وعلاوةً على ذلك، يجري العمل على ضمان إحاطة الإبلاغ بحوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف

الجنسي بالسرية وتسجيلها وحفظ ملفاتها وتقديم خدمات المشورة اللازمة للضحايا. كما تتواصل المشاورات بشأن مشروع اللائحة التنظيمية للجنة الحقيقة والمصالحة، وتنفذ إجراءات تنظيمية وإدارية لترتيب الموارد البشرية اللازمة لعمل اللجنة بفعالية.

ثامناً - مكافحة الفساد

140- نيبال طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد عرضت الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية لتنفيذ الاتفاقية في عام 2013. وقدمت نيبال تقرير التقييم الذاتي للجولتين الأولى والثانية من استعراض الأقران إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما وضعت نيبال في إطار منع الفساد "الاستراتيجية وخطة العمل الثانية لمكافحة الفساد". والحوكمة هي أحد المؤشرات الرئيسية لسعادة النيباليين وفقاً للخطة الدورية السادسة عشرة، ومن المتوقع أن يصل مؤشر مكافحة الفساد إلى 0,4 ومؤشر الشعور بخفض الفساد إلى 43 بحلول السنة المالية 2028/29.

141- ويكفل الدستور الحوكمة الرشيدة ويوجب على الإدارة العامة أن تتحلّى بالعدل والكفاءة والنزاهة والشفافية وأن تكون خالية من الفساد وخاضعة للمساءلة وقائمة على المشاركة⁽²¹⁴⁾. ويجوز لمجلس القضاء أن يحقق في الأمر ويقيم دعوى وفقاً للقانون⁽²¹⁵⁾. وتتمتع لجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة، باعتبارها هيئة دستورية مستقلة وقائمة بذاتها، بصلاحيات التحقيق في إقدام أي شخص يشغل منصباً عاماً على إساءة استعمال السلطة⁽²¹⁶⁾. ومراقب الحسابات العام مخول التدقيق في حسابات جميع مكاتب الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية⁽²¹⁷⁾.

142- ويوجد العديد من القوانين السارية لمكافحة الفساد⁽²¹⁸⁾. ويوسع قانون منع الفساد (التعديل الأول) (2024) تعريف المؤسسات العامة والموظفين العموميين من خلال إدخال هذا التعريف في نطاق المسائل الإضافية المتعلقة بالمخالفات في المشتريات العامة، مثل الرشوة وإساءة استخدام المنصب والصفة والتخلف عن اتخاذ القرارات في موعدها مما يؤدي إلى خسائر أو أضرار، وينص على أحكام لاتخاذ إجراءات لمكافحة هذا السلوك. كما أضاف القانون المعدل أحكاماً لاستخدام أساليب تحقيق خاصة وتقنيات حديثة لتحسين فعالية التحقيق في قضايا الفساد.

143- وزيدت قدرات مكتب مراقبة المشتريات العامة، وإدارة التحقيق في غسل الأموال، وإدارة التحقيق في الإيرادات، ومكتب المدعي العام، وترجع حكومة نيبال تعزيز قدرات المؤسسات الأخرى المتبقية بما في ذلك المحكمة العليا والمحكمة الخاصة ولجنة التحقيق في إساءة استعمال السلطة والمركز الوطني لليقظة ومراقب الحسابات العام وديوان المحاسبة.

تاسعاً - المشاكل الناشئة

144- لا تساهم نيبال إلا بنحو 0,1 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، ومع ذلك تعاني من أضرار مناخية متفاقمة خارجية المصدر تتمثل في تسارع فقدان الغلاف الجليدي في جبال الهيمالايا وتزايد هطول الأمطار الخطرة وتعاقب الفيضانات الناجمة عن تفجر البحيرات الجليدية وكوارث الفيضانات التي تهدد الحق في الحياة والصحة والسكن والمياه وسبل العيش⁽²¹⁹⁾. ويوثق التقرير التقييمي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتقييمات الأخيرة لمنطقة جبال الهيمالايا في الهند وكوش تقلص الغطاء الثلجي وتراجع الأنهار الجليدية في جميع أنحاء المنطقة، مما يزيد من المخاطر المتعددة على المجتمعات والبنى التحتية الواقعة في سفوح الجبال⁽²²⁰⁾. ودمرت فيضانات تامي (سولوخومبو)

في 16 آب/أغسطس 2024 وفيضانات *راسو/غادي* في 8 تموز/يوليه 2025 الجسور والطرق ومرافق الطاقة الكهرومائية، مما يدل على شدة تعرض نيبال وتدني مستوى تأهبها⁽²²¹⁾. واستناداً إلى مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، تسعى نيبال إلى الحصول على تمويل متناسب ويمكن التنبؤ به للتكيف وتعويض الخسائر والأضرار، تماشياً مع تفعيل صندوق الخسائر والأضرار في الدورة 28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ⁽²²²⁾. وتدل تصنيفات مبادرة التكيف العالمية لجامعة نوتردام هي أيضاً على احتياجات نيبال العاجلة إلى الدعم. وأدت الأنماط غير المنتظمة للرياح الموسمية إلى فيضانات وانهيارات أرضية ونوبات جفاف طويلة الأمد، مما يؤثر بصفة مباشرة على الزراعة والأمن الغذائي. ويعاني المزارعون من تراجع إنتاجية المحاصيل الأساسية، بينما تظهر آفات وأمراض نباتية جديدة بسبب ارتفاع درجات الحرارة. كما يؤدي تغير المناخ إلى اضطراب التنوع البيولوجي الغني في نيبال، وتهديد أنواع مثل نمر الثلوج والباندا الأحمر.

145- ويثير شح المياه قلقاً متزايداً في نيبال، حيث تجف العديد من الينابيع والأنهار، خاصة في الهضاب الوسطى. وزادت نوبات الجفاف الطويلة الأمد وتواتر حرائق الغابات. وصحة الإنسان معرضة للخطر هي كذلك مع تزايد الأمراض المنقولة بالحشرات في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وعلاوةً على ذلك، يزيد تغير المناخ من حدة انعدام أمن سبل العيش ومعدلات الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاريع الطاقة الكهرومائية والطرق وأنظمة الري معرضة بشدة للكوارث الناجمة عن تغير المناخ، مما يثير القلق بشأن التنمية والازدهار الاقتصادي في نيبال على المدى الطويل.

عاشراً - الإنجازات الرئيسية

146- قدمت لجنة القانون والعدالة وحقوق الإنسان آراء وتوصيات وتوجيهات إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء لإعداد مشروع خطة العمل الوطنية السادسة لحقوق الإنسان وتقديمها إلى اللجنة.

147- وقد أحرزت نيبال تقدماً ملحوظاً في مجالات التمثيل السياسي الشامل للجميع والتشاركي والإدماج الاجتماعي والضمان الاجتماعي وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. وتغطي الغابات أكثر من 46 في المائة من أراضي نيبال، وتحظى برامج الحراجة المجتمعية بالاعتراف على مستوى العالم بوصفها نموذجاً للإدارة التشاركية. وتغطي المناطق المحمية أكثر من 23,4 في المائة من مساحة البلد، حيث توفر الحماية لأنواع مهددة بالانقراض مثل النمر ووحيد القرن والباندا الأحمر ونمر الثلوج.

148- ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى تنفيذ برنامج العمل الوطني للتكيف (2021-2025) وبرنامج العمل المحلية للتكيف التي تشرك المجتمعات المحلية. وتدعم المشاركة في برامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتعزيز الطاقة المتجددة مسار التنمية المنخفضة الانبعاثات في نيبال.

حادي عشر - التحديات

149- نُفذت معظم التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال الجولة الثالثة؛ غير أن إعداد تقارير مستندة إلى الحقائق لا يزال يطرح صعوبات بسبب عدم وجود آلية موحدة قائمة على البيانات.

150- وتتطلب حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتعزيزها في نيبال، والحصول على الموارد الداخلية والخارجية والاستفادة منها لكي تحقق الدولة التنمية الكلية تماشياً مع تطلعات الناس، اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة والحصافة المالية وسيادة القانون وتعزيز تعبئة الإيرادات وتوطيد التعاون

والتسيق والتآزر على المستويين الوطني والدولي. ولا يقل عن ذلك أهمية إنشاء نظام معلومات فعال ذي نافذة وحيدة، واستجابة الحكومة لتطلعات الناس، وتحلي السلطة القضائية بالاستقلال والكفاءة.

151- ولوحظ وجود تحديات فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك المخاطر المحتملة لاستخدام النكاء الاصطناعي بصفة متزايدة، ومخاطر ازدواجية البيانات، وتأثير الصعوبات الجغرافية على تقديم الخدمات العامة بفعالية.

152- كما تطرح هجرة الشباب بحثاً عن فرص أفضل في الخارج والنزوح الداخلي من القرى إلى المدن مشاكل على مستوى اليد العاملة الداخلية المتاحة والإنتاجية مما يخلق ضغطاً إضافياً على الخدمات والمرافق في المراكز الحضرية.

153- ويتطلب إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قدراً هائلاً من الموارد. ويتقلص الدعم الدولي المقدم من شركاء التنمية من خلال النافذة الثنائية والمتعددة الأطراف بسبب اضطراب الأوضاع في أجزاء أخرى من العالم.

154- وعلاوة على ذلك، أدى تحويل الأولويات لدى شركاء التنمية من المنح إلى القروض إلى زيادة الضغط على تمويل التنمية. لذلك، من المهم تعزيز الدعم الدولي عملاً بالالتزام الدولي بتوسيع نطاق الاستثمار.

155- وفي أوائل أيلول/سبتمبر 2025، وفي أثناء وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، شهدت نيبال حركة قوية ضد الفساد - قادها إلى حد كبير شباب الجيل زد الذي سرعان ما حول حالة السخط على الإنترنت إلى احتجاجات عنيفة في الشوارع. وعلى الرغم من أن السبب المباشر للحركة كان الحظر الذي فرضته الحكومة على منصات التواصل الاجتماعي بسبب امتناعها عن التسجيل كما تشترط الحكومة، فقد طغى السخط المتجذر بسبب الفساد المزعوم والمحسوبية والبطالة وضعف الحوكمة. وطالب المتظاهرون بضمان المساءلة والشفافية ووضع حد للإفلات من العقاب.

156- وقد يصعب معالجة جميع الشواغل التي أثارها مجموعات الجيل زد في آن واحد. غير أنه في أعقاب تلك الاضطرابات، شكّلت حكومة مؤقتة في 12 أيلول/سبتمبر 2025، ومن المتوقع أن تساهم الحكومة الجديدة، التي يُفترض أن تنظم انتخابات برلمانية جديدة في آذار/مارس 2026، في الارتقاء بحماية وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفساد وضمان الحوكمة الرشيدة التي تتطلع إليها مختلف فئات الشعب، بما في ذلك مجموعات الجيل زد.

Notes

¹ UPR Fourth Cycle National Report Preparation Committee.

² To facilitate the preparation of Nepal's national report under the Fourth Cycle of the Universal Periodic Review (UPR), the Human Rights and International Treaty Division (HRITD) of the Office of the Prime Minister and Council of Ministers (OPMCM) constituted a Committee chaired by the OPMCM Secretary with joint secretaries from MoLJPA, OPMCM, MoHA, MoFA, MoWCSC, and an under-secretary from OPMCM's International Law and Treaties Section, supported by an expert consultant, and carried out nationwide multi-tier consultations involving federal ministries, Parliament, judiciary, justice- and security-sector institutions, provincial and local governments, constitutional commissions, and civil society organizations, pursuant to Human Rights Council Decision 17/119.8.

³ The Constitution adopted eight human rights commissions as Constitutional Bodies, including the National Human Rights Commission (Related to Part 25 of the Constitution), the National Women Commission, the National Dalit Commission, the National Inclusion Commission, the Indigenous Ethnic Commission, the Madhesi Commission, the Tharu Commission and the Muslim Commission (Related to Part 27 of the Constitution).

- ⁴ Related to report of the Working Group on the Universal Periodic Review – Nepal, A/HRC/31/9.
- ⁵ Related to recommendation 159.1.
- ⁶ Section 38 of the NPC aims to ensure that those responsible for such crimes are held accountable, which is in line with international law and standards.
- ⁷ Total 42 travel documents issued in 2024.
- ⁸ Related to recommendations 159.129, 159.130, 159.131, 159.132 and 159.133.
- ⁹ It was first mooted in 1986.
- ¹⁰ Related to recommendations 159.22, 129.26, 159.28 and 159.29.
- ¹¹ Related to recommendations 159.30, 159.77 and 159.83.
- ¹² Related to recommendation 159.10.
- ¹³ Related to recommendations 159.5 and 159.53.
- ¹⁴ Related to recommendation 159.10 (UN Special Rapporteur on Minority, Nicolas Levrat, Rights of Indigenous People, Albert K. Barume, Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of non-recurrence and Extreme Poverty and human rights, Oliver De Schutter).
- ¹⁵ With Governments of the United Kingdom (2022), Israel (2020), UAE (2007/2019), Mauritius (2019), Japan (2019), Malaysia (2018), Jordan (2017), Japan (2009), Bahrain (2008), the Republic of Korea (2007), Qatar (2005).
- ¹⁶ Related to recommendation 159.10.
- ¹⁷ Related to Articles 248 and 249 of the Constitution.
- ¹⁸ Related to recommendations 159.23, 159.25.
- ¹⁹ Under the initiative of the Head of Human Rights and International Treaty Agreement Division, OPMCM, the decision dated July 20, 2022.
- ²⁰ Articles 252, 253 and 254 of the Constitution.
- ²¹ NWC reviews existing laws, monitors institutions, conducts research and awareness on issues affecting women and makes recommendations to the government and monitors and integrates gender equality norms into mainstream development.
- ²² Related to Article 255-257 of the Constitution (NDC is mandated for protecting and promoting Dalit rights, and for facilitating the government in ending CBD and empowering the Dalit community).
- ²³ Article 258-260 of the Constitution.
- ²⁴ Article 261 of the Constitution.
- ²⁵ Article 262 of the Constitution.
- ²⁶ Article 263 of the Constitution.
- ²⁷ Article 264 of the Constitution.
- ²⁸ National Human Rights Commission Act, 2012; National Women Commission Act, 2017; National Dalit Commission Act, 2017; National Inclusion Commission Act, 2017; Indigenous Nationalities Commission Act, 2017; Madhesi Commission Act, 2017; Tharu Commission Act, 2017; Muslim Commission Act, 2017.
- ²⁹ Key legislations enacted during the reporting period are: Public Service Broadcasting Act, 2024; Food Cleanliness and Quality Act, 2024, Drinking Water and Sanitation Act, 2022; Town Area Integrated Public Transportation (Management) Authority Act, 2022; Radioactive Material (Utility and Regulation) Act, 2020, Environment Protection Act 2019, Forest Act, 2019, Pesticides Management Act, 2019, National Medical Education Act, 2018, Consumer Protection Act 2018; Safe Motherhood and Reproduction Health Rights Act, 2018, Crime Victim Protection Act 2018; Children Act, 2018, Public Health Service Act, 2018, Right to Housing Act, 2018, Food Rights and Food Sovereignty Act, 2018, Individual Privacy Act, 2018, Compulsory and Free Education Act, 2018, Social Security Act, 2018, Right to Employment Act, 2018, Amendment on the Enforced Disappearance Enquiry, Truth and Reconciliation Commission Act, 2014.
- ³⁰ Section 36 of the Legislative Management Act, 2024.
- ³¹ Section 46 of the Security Printing Act, 2024 and Section 31 of the Public Service Broadcasting Act, 2024, provide for the measurement of their implementation.
- ³² The Land Act, 1964, has been amended through “An Act to Amend Some Nepal Acts Related to Investment Facilitation, 2024”.
- ³³ Article 133 of the Constitution.
- ³⁴ It includes Habeas Corpus, Mandamus, Certiorari, Prohibition, and Quo Warranto.
- ³⁵ Adv. Meera Dhungana Vs. OPMCM et. al, NKP 2064, Decision no. 1074.
- ³⁶ Paragraph of the Preamble of the Constitution.

- ³⁷ Article 18(3) of the Constitution.
- ³⁸ Related to recommendations 159.32, 159.33, 159.34, 159.35.
- ³⁹ Related to recommendations 159.132, 159.39, 159.40, 159.41, 159.42, 159.43 and 159.44.
- ⁴⁰ Article 133 of the Constitution.
- ⁴¹ The operational fund provides legal aid, health services, psychosocial counselling, emergency support, and income-generation.
- ⁴² Related to recommendations 159.162, 159.163, 159.165.
- ⁴³ Related to recommendation 159.168.
- ⁴⁴ Constitution; NPC; Witchcraft-Related Accusation (Offence and Punishment) Act, 2015.
- ⁴⁵ Keeping women in isolation during menstruation (Refer Section 168 of NPC).
- ⁴⁶ Related to recommendations 159.94, 159.95 and 159.96.
- ⁴⁷ Related to recommendations 159.51 and 159.141.
- ⁴⁸ Related to recommendations 159.162, 159.165 and 159.171.
- ⁴⁹ The service structure of the NWC's Complaint Handling Section allows the victims of GBV from all over the country to report their problem by telephone or any other medium of communication. The section also provides legal counselling, free legal aid, psychosocial counselling and maintains a record of violence against women.
- ⁵⁰ Related to recommendation 159.164.
- ⁵¹ Related to recommendation 159.63.
- ⁵² *Narayan Sapkota Vs. Pramisha Dawadi*, Supreme Court of Nepal, June 14–16, 2025. Legal update summarizing the holding: spouse's partition claim over marital property can proceed even if a foreign divorce case is pending or concluded; claims under Civil Code; *Full Bench "Mudbhari family partition case"*, Supreme Court of Nepal (five-judge bench), decision of 17 July 2025. The Court held that only daughters married on or after 14 Ashoj 2072 (1 October 2015) enjoy full constitutional coparcenary and ancestral property rights, while marriages before that date remain governed by prior law; *Adheep Pokhrel & Tobias Volz Vs. Ministry of Home Affairs, Department of Immigration*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 079-WO-0198. The Court held that restrictive immigration practices discriminating against foreign spouses of Nepali citizens violated constitutional equality (Articles 18 and 38) and the right to family life and directed the State to revise visa regulations in line with international HR obligations.
- ⁵³ *Adv. Roshani Paudyal & Adv. Saroj Raj Ghimire Vs. Government of Nepal (Office of the Prime Minister and Council of Ministers & others)*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 076-WO-0962, decision of 5 August 2020. The Court held that women's safe motherhood and reproductive health are fundamental rights under the Constitution Articles 35 and 38(2), and issued mandamus requiring uninterrupted access to ANC, lawful abortion, delivery care, PMTCT, neonatal vaccination, and inclusion of SRH services in the essential health package.
- ⁵⁴ Related to recommendations 159.195, 159.196, 159.163, 159.200, 159.204 and 159.206.
- ⁵⁵ *Case concerning violations by Upper Solu Hydroelectric Co. Pvt. Ltd.*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 074-WO-1031. The Court issued mandamus requiring the Government to implement ILO Convention No. 169, the UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (2007), the UN Guiding Principles on Business and Human Rights (2011), and the UN Declaration on the Right to Development (1986) in relation to the hydropower project. It directed the State to center free, prior, and informed consent (FPIC), provide effective remedies, and ensure Indigenous safeguards in hydropower development.
- ⁵⁶ *Sailendra Ambedkar et al. Vs. Office of the Prime Minister & others*, Supreme Court of Nepal (Constitutional Bench), Case No. 077-WC-099. The petition challenged budget provisions for FY 2021/22 permitting large-scale extraction of stone, gravel, and sand in the Chure range. The Court upheld the petition, holding that such excavation amounted to "ecocide" and violated Article 30 of the Constitution (right to clean and healthy environment) and the Directive Principles, and ordered a halt to export of aggregates until legislation consistent with constitutional environmental protection is enacted; *Amarnath Jha Vs. Office of the Prime Minister*, Supreme Court of Nepal, NKP 2022 (2078), Decision No. 10743, The Court connected disaster risks to climate change and environmental degradation, invoking constitutional rights to life with dignity (Article 16), health (Article 35), food (Article 36), and shelter (Article 37), as well as principles of sustainable development, precaution, and basin planning. The Court ordered the Government to adopt both immediate relief measures and long-term structural solutions such as embankments and flood-resilient infrastructure; *Explore Nepal Vs. Government of Nepal & others*, Supreme Court of Nepal, Case No. 075-WO-0072, decision of 2 May

2022. The NGO petitioner challenged the policy shift reducing the plastic bag ban from less than 40 microns to less than 30 microns in the Kathmandu Valley. The Court upheld the petition, reinstating the stricter 40-micron ban. It highlighted the environmental and human health risks of plastic waste, including impacts on soil, drainage, marine ecosystems, and vulnerable communities such as farmers, women, and children. The Court invoked environmental justice, HR, and the principle of *in dubio pro natura* when in doubt, decisions must strongly favour environmental protection, affirming the constitutional duty to protect a clean and healthy environment (Related to recommendation 159.122).
- ⁵⁷ Related to recommendation 159.54.
- ⁵⁸ The Dialogue, designed as a biennial global forum, convened Heads of State and Government, experts, civil society, youth, and indigenous representatives to discuss the vulnerabilities of mountainous regions and least developed countries. It concluded with the adoption of the ‘Sagarmatha Call for Action,’ which includes 25 commitments to strengthen climate ambition, protect fragile ecosystems, promote equitable climate finance, and enhance international cooperation. The next edition of the Sagarmatha Sambaad is scheduled for 2027.
- ⁵⁹ Article 16 of the Constitution.
- ⁶⁰ Article 23 of the Constitution.
- ⁶¹ Related to Article 22 of the Constitution and Recommendations 159.57, 159.58 and 159.59.
- ⁶² Related to recommendations 159.22, 159.60.
- ⁶³ Article 19 of the Constitution.
- ⁶⁴ A committee has been formed to prepare a strategic road map for the attainment of the objectives of the “IT Decade,” and the committee is currently in the initial phase of commencing its work.
- ⁶⁵ Related to Recommendations 159.173, 159.174, 159.175, 159.177, 159.178, 159.179, 159.181, 159.182 and 159.184.
- ⁶⁶ Article 20 of the Constitution.
- ⁶⁷ Section 14 of the of NPCrC.
- ⁶⁸ Article 20 of the Constitution.
- ⁶⁹ Section 113 of the NCrPC.
- ⁷⁰ Related to recommendation 159.188.
- ⁷¹ The policy aims to provide free legal assistance to those who cannot afford it, and to promote legal awareness and education among deprived and marginalized communities.
- ⁷² Related to recommendation 159.61.
- ⁷³ Related to recommendation 159.55.
- ⁷⁴ The SC has, through *Nishant Pokhrel Vs. Office of the Prime Minister & others*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 078-WO-1488, and *Pradikshya Kc Vs. Office of the Prime Minister & others*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 078-WO-1595. Both petitions challenged provisions of the Act on the Voters’ Register, 2016, which excluded temporary voters such as army personnel in barracks, prisoners, and residents of old-age homes. The Court examined whether such exclusions were consistent with constitutional guarantees of equality and the right to vote, directing the State to ensure broader inclusion of marginalized and institutionalized groups in the electoral roll.
- ⁷⁵ Related to recommendations 159.60, 159.69, and 159.208.
- ⁷⁶ Related to recommendations 159.95, 159.96, 159.97, 159.100, 159.102 and 159.91(7) (Decision No. 9868, 10025 and 10697).
- ⁷⁷ The Constitution also ensures proportional inclusion in the state organs, including constitutional bodies. It allows special provisions to be made by law for the protection, empowerment, and development of disadvantaged and marginalized groups, with a long list of beneficiaries including women and persons with disabilities.
- ⁷⁸ Paragraph 4 of the Preamble and Article 38(4) of the Constitution.
- ⁷⁹ Economic Survey 2081/82, MoF.
- ⁸⁰ Article 19 of the Constitution.
- ⁸¹ Article 27 of the Constitution.
- ⁸² Related to recommendation 159.73.
- ⁸³ Related to recommendation 159.89.
- ⁸⁴ Related to recommendation 159.77.
- ⁸⁵ Registration date 10 June 2025, registration no. 8.
- ⁸⁶ Related to recommendation 159.74.
- ⁸⁷ Related to recommendations 159.81, 159.82 and 159.88.

- ⁸⁸ Related to recommendation 159.181.
- ⁸⁹ Related to recommendations 159.169, 159.187, 159.216.
- ⁹⁰ Related to recommendations 159.32, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 47, and 48.
- ⁹¹ Related to Section 167(2) of NPC and recommendations 159.14, 159.57, 159.58, and 159.59.
- ⁹² Sections 162, 163, 164 of NPC.
- ⁹³ Related to Section 4 of the Labour Act, 2017.
- ⁹⁴ Related to recommendation 159.179.
- ⁹⁵ The Bill to amend the HTTCA's general deliberations has been concluded. The Bill has been further tabled and transmitted by the HoR to the Women and Social Affairs Committee for consideration.
- ⁹⁶ Related to recommendations 159.90, 159.92, 159.93, 159.196, 159.101, 159.189, 159.198, and 159.103.
- ⁹⁷ GoN has formulated an Action Plan for the implementation of the additional obligation created by the protocol. Regarding the implementation of Goals 5, 8, and 16 of SDGs, MOWCSC has a Human Trafficking and Transportation Control Division under the department designated for Women's Empowerment. GoN has also prepared a draft amendment to revise the National Policy against Trafficking in Women and Children and Sexual Exploitation, 1995, along with the revised draft of the National Plan of Action against Human Trafficking and Transportation, 2011. Additionally, a bill to amend various Nepali laws related to anti-money laundering and business environment promotion is under consideration. A draft law is being developed to address forced labour, including traditional bonded labour systems such as *Haruwa* and *Charuwa*.
- ⁹⁸ Related to recommendation 159.199.
- ⁹⁹ UNODC Global Report on Trafficking in Persons 2024; Available at: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glotip/2024/GLOTIP2024_BOOK.pdf.
- ¹⁰⁰ Related to recommendation 159.73.
- ¹⁰¹ Article 33 of the Constitution.
- ¹⁰² Article 34 of the Constitution.
- ¹⁰³ Sub Section 1.1 and 1.2 of Section 1 of the Policy; Available at: https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@asia/@ro-bangkok/@ilo-kathmandu/documents/policy/wcms_539895.pdf.
- ¹⁰⁴ Related to SDG Goal 8.
- ¹⁰⁵ Available at: https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:11200:0::NO:11200:P11200_COUNTRY_ID:103197.
- ¹⁰⁶ Right to Employment Act, 2018, Right to Employment Regulation, 2018, Sexual Harassment at Workplace Prevention Act, 2015, Labour Act 2017 (It ensures equal pay for equal work, recognition of informal sectors to receive benefits from adequate wages and just and favourable working conditions, including working hours and health and safety measures. Under this Act, MoLESS fixes the minimum wage for workers in every two years, based on the recommendation of the minimum wage fixation committee. Social Security Act 2017, Labour Regulation 2018, The Act Relating to Children, 2017; Trade Union Act, 1992; Child Labour (Prohibition and Regulation) Act, 2000; and Foreign Employment Act, 2007. Labour Audits Criteria 2018, Prime Minister Employment Program Manual 2075, Skill Development Procedure 2075.
- ¹⁰⁷ As per GoN, the formal implementation of including informal sectors in the parameter of the contribution-based social security system was planned from April 14, 2023. Efforts are underway to integrate all the informal sectors into the contribution-based social security system.
- ¹⁰⁸ It was published in the Nepal Gazette on 11 August 2025.
- ¹⁰⁹ Related to recommendation 159.121.
- ¹¹⁰ The Prime Minister Employment Program achieved 75.76% physical and 67.32% financial progress, with 6,21,137 individuals (17.6%) out of 35,31,555 registered beneficiaries receiving employment. 5% interest discount is available on loans in priority sectors. PMEP Operational Guideline-2018 was amended in January 2022.
- ¹¹¹ The 16th Periodic Plan (Fiscal Year 2024/25–2028/29) Chapter 10 Section 10.5. (State facility identity card distribution program, Production and employment-focused program, Empowerment and capacity development program).
- ¹¹² The 16th periodic plan.
- ¹¹³ Article 43 of the Constitution guarantees social security to indigent citizens, incapacitated and helpless citizens, helpless single women, citizens with disabilities, children, citizens who cannot care for themselves, and citizens belonging to tribes on the verge of extinction, in accordance with the law.

Further Article 42(2) stipulates those indigent citizens and citizens from communities on the verge of extinction have the right to special opportunities and benefits in education, health, housing, employment, food, and social security for their protection, upliftment, empowerment, and development. Similarly, Article 34 (2) provides that every labourer has the right to an appropriate salary, benefits, and contribution-based social security.

- ¹¹⁴ It includes 1,689,196 senior citizens (above 68 years) and 156,161 Dalit senior citizens (above 60 years), 181,863 single women senior citizens above (60 years) and 16,840 senior citizens (as per segregated area), 389,210 single women (all ages) and 38,306 people with disabilities (all ages), 145,517 extremely incapable disabled individuals and 800,036 children as per segregated area (child protection grant), 360,311 Dalit children (below 5 years) and 22,393 endangered ethnic community members.
- ¹¹⁵ Article 36 of the Constitution.
- ¹¹⁶ Section 3 of the Right to Food and Food sovereignty Act, 2018 (The law incorporates provisions for identifying targeted households in terms of food security; provision of food assistance cards; maintenance of food supply during emergencies; protection of farmers' rights; prevention and control of famine; sustainable use of agricultural land; food supply at free or concessional prices; and promotion of local food systems, including climate change adaptation; implementation of targeted agricultural development programmes; preparation of National food plan.)
- ¹¹⁷ SDGs Goal 2 focuses on protecting the right to food for all persons, including those living in poverty and rural areas.
- ¹¹⁸ *Advocate Bishnu Luitel Vs. Office of the Prime Minister & others*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 076-WO-0933 (6 April 2020), and *Advocate Pushpa Raj Poudel Vs. Office of the Prime Minister & others*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 076-WO-0934 (6 April 2020); In both cases, the Supreme issued an interim order directing the Government to identify vulnerable groups and guarantee their right to food during the COVID-19 lockdown, affirming the enforceability of the constitutional right to food in emergencies; Related to recommendations 159.114, 159.115, 159.125, 159.128 and 159.129.
- ¹¹⁹ Related to recommendation 159.118.
- ¹²⁰ Food godowns are being operated at the local level of remote areas in FY 2022/23, with 50% conditional grant benefiting 100 families in Sarlahi and 900 families in Jhapa.
- ¹²¹ In accordance with Rule 21 of the Regulations on the Food Right and Food Sovereignty Regulation 2024.
- ¹²² Targeted food security and assistance programs have been implemented by setting nutritional and hygiene standards. Nutrition promotion programs and nutritious vegetable farming are being carried out.
- ¹²³ Article 37 of the Constitution (This Article stipulates that no citizen shall be evicted from their owned residence, nor shall their residence be infringed upon, except in accordance with law).
- ¹²⁴ The 16th Periodic Plan (FY 2024/25- 2028/29) Chapter 7, Section 7.5 (5). Landless and squatter settlements management program.
- ¹²⁵ Town Development Act, 1988; Right to Housing Act 2018, Kathmandu Valley Development Authority Act, 1988; Building Act, 1998; and National Housing Policy, 2012 and National Urban Policy 2025. (These laws prioritize appropriate, safe, adequate, and affordable housing for all citizens.)
- ¹²⁶ Related to recommendations 159.110, 159.112 and 159.121.
- ¹²⁷ GoN data: Over 7,100 for Dalits and Muslims in Koshi Province, also developing disaster-resilient settlements in Karnali.
- ¹²⁸ This policy aims to increase the production of appropriate, safe, and environmentally friendly housing for all income groups and to upgrade existing housing.
- ¹²⁹ The programme includes the upgrading of houses and the replacement of thatched roofs (till now 92,988 houses).
- ¹³⁰ 11 emergency shelters have been constructed across different parts of the country to provide immediate temporary housing to those displaced by natural disasters. In the current fiscal year, emergency shelters have been constructed in Jaleswar Municipality of Mahottari, Tilathi Koiladi of Saptari, Tilagufa Municipality of Kalikot, and Chandan Nath Municipality of Jumla. The Safe Housing Program has upgraded 6,982 houses and replaced over 88,000 thatched roofs. Out of 1,136 health facilities damaged in the 2015 earthquake, 1,011 have been reconstructed.
- ¹³¹ Related to Recommendations 159.108 and 159.109.

- ¹³² These measures include: the National Conservation Strategy, 1987; WR Development Policy, 1992; WR Act, 1992, Water Supply Corporation Act, 2007; Water Supply and Sanitation Act, 2022; Nepal Environmental Policy and Action Plan, 1993, Environment Protection Act, 2018, National Water Supply and Sanitation Policy, 2014; Kathmandu Valley Strategy on Water Supply and Sanitation Policy, 2000; WR Strategy, 2002; National Irrigation Policy, 2016; Sustainable Development Agenda, 2003; National Water Plan 2005; National Drinking Water Quality Standard, 2006 and Implementation Directives, 2006.
- ¹³³ Following the ODF declaration, a sanitation programme has been proposed for sustained sanitation, aligning with SDG Goal 6.
- ¹³⁴ Related to Recommendations 159.108 and 159.109.
- ¹³⁵ Economic Survey 2023/24, p. xviii, MoF.
- ¹³⁶ Related to recommendations 159.108, 159.109, 159.113, 159.116, 159.119 and 159.120.
- ¹³⁷ Related to recommendation 159.131.
- ¹³⁸ Article 35 of the Constitution. (This Article incorporates free basic health services, emergency health services, information about one's medical treatment, access to health services, and access to clean drinking water and sanitation).
- ¹³⁹ The Public Health Service Act, 2018; the Right to Safe Motherhood and Reproductive Health Act, 2018; the National Health Policy 2019; the Health Insurance Act 2016; and the Immunization Act, 2016 and SDGs Goal 3.
- ¹⁴⁰ *Habeas Corpus Petition concerning Juvenile Reform Home*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 076-WH-0364, decision of 8 June 2020. The petition challenged the health and security risks to children in juvenile reform homes during the COVID-19 pandemic due to overcrowding and lack of safe distancing. The Court held that the State bears responsibility to protect the right to health of detainees, including juveniles, and must take measures to safeguard them in line with constitutional guarantees; *Keshar Jung KC & Lokendra Bahadur Oli Vs. Government of Nepal, Ministry of Health and Population*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 077-WO-0130, decision of 1 October 2020. The Court affirmed that access to free emergency services and basic health care during the COVID-19 pandemic is a constitutional guarantee under Article 35, and directed the State to ensure such services are available without obstruction; Related to recommendations 159.110, 159.112 and 159.127.
- ¹⁴¹ Related to recommendation 159.144; Government data of FY 2022/23: 21% of the population is enrolled in health insurance, and 77% of households have health facilities within a 30-minute reach. 91.2% of children received 14 essential vaccines, 79% of children aged 12–23 months are universally immunized, and 80% of births were attended by skilled personnel. Over 622,000 pregnant women completed five rounds of vaccinations, and nearly 885,000 women accessed nutrition programs.
- ¹⁴² It provides family planning information and services and offers Short-Acting Reversible Contraceptive Methods through all Primary Health Care Centers, Health Posts, and primary healthcare outreach clinics nationwide.
- ¹⁴³ The eight diseases include cancer, heart disease, kidney disease, seropositivity, Parkinson's, Alzheimer's, head injury, spinal injury, and sickle cell anaemia. As of March 2032, a total of 1,247 individuals benefited from this programme compared to 35,965 individuals in the previous year.
- ¹⁴⁴ *Matrika Devkota Vs. the Government of Nepal*, 077-wo-0035. In the writ petition No. 077-WO-0035, the Supreme Court, by its judgment dated December 2, 2024, issued a twelve-point directive order in the name of the Government of Nepal, holding that mental health must be treated as a matter of serious concern and accorded the same level of importance as physical health. The Court directed that necessary human resources, physical infrastructure, and budgetary arrangements be ensured, and that legislation guaranteeing these provisions be enacted. The decision has ordered the GoN to make a law, allocate a reasonable budget and treat it as a physical health issue. The substance of this directive has also been reflected in a Resolution of the United Nations General Assembly. The implementation of the said order squarely falls within the responsibility of the Government of Nepal, and recommendations 159.29 and 159.30.
- ¹⁴⁵ The SC interpreted mental health as per the UN General Assembly resolution No. 46/119 principles.
- ¹⁴⁶ Article 31 of the Constitution.
- ¹⁴⁷ Supreme Court of Nepal, Decision No. 10652 (2021). The Court held that denying admission solely because a student lacked a citizenship certificate violated the constitutional guarantee of the right to education. It emphasized that when education is recognized as a fundamental right, administrative hurdles such as pending citizenship cannot arbitrarily bar access to study; the Free and Compulsory Education Act, 2018, and Free and Compulsory Education Regulations, 2021.
- ¹⁴⁸ Related to recommendations 159.147 to 159.156.

- 149 The programme involves Informal and lifelong learning programmes have complement formal education, with community-based learning centres across the country.
- 150 The Scholarship includes 100 % Girls' Scholarship, Scholarship for Ex-Kamlari Girls, Himali Hostel Scholarships, Dalit Scholarships, and Karnali Zone Scholarships.
- 151 The SESP 2022–2030 has been under implementation, including provisions for mother-tongue education, gender- and disability-friendly infrastructure, cash and non-cash scholarships, sanitary pad distribution, and daily meals. These interventions have contributed to improving enrolment and retention, particularly for girls from disadvantaged and marginalized groups.
- 152 Ministry of Finance, Economic Survey 2024/25, p. 169.
- 153 *Id.*
- 154 In all types of community schools, female teachers comprised 43.9% of teachers at the lower basic level (up from 41.0% in the previous year), 22.0% at the upper basic level (down from 25.4%), 15.8% at the secondary level (down from 15.9%), and 19.6% of all higher secondary teachers.
- 155 It prioritizes female education and gender equality in school curricula as key intervention areas.
- 156 Related to recommendations 159.150, 159.150 and 159.152.
- 157 Article 38 of the Constitution (It includes: equal lineage rights without gender-based discrimination; proportional inclusion in all state bodies; special opportunities in education, health, employment, and social security through affirmative measures; and equal rights to property and family affairs for spouses).
- 158 Civil Code, 2017; Civil Procedure Code, 2017; Crime Victim Protection Act, 2018; Social Security Act, 2018; Civil Service Act, 1993; The Labour Act, 2017, and the Right to Employment Act, 2018; Right to Safe Motherhood and Reproductive Health Rights Act, 2018.
- 159 The Action Plan identifies four priority areas: (i) participation, (ii) protection and prevention, (iii) relief and recovery, and (iv) capacity development, resource management, monitoring and evaluation.
- 160 Over 6,000 Gender Violence Control Committees have been formed locally, with expanded services including 94 OCMCs aiding 11,000+ GBV victims. Helpline 1145 and Center 104 support rescue efforts, while 42 police offices and 232 local units offer dedicated services for women, children, and seniors.
- 161 GoN has advanced gender equality through gender-friendly infrastructure, women's shelters, rehabilitation centers, and support for women entrepreneurs. Local governments have women's rights units with budgets, and inclusive laws and gender-responsive budgeting are in place. GBV response has improved with the Sexual Crime Investigation Manual 2020, UN resolution committees, and active Gender Violence Prevention Funds in all provinces and local levels. However, livelihood programs for GBV survivors show limited success, and some municipalities remain dissatisfied with gender data systems.
- 162 Female literacy rate was 57.4% in the 2011 census. However, the National Census 2021 showed a female literacy rate of 69.4%.
- 163 Ownership of real estate by females is at 39.3% (45,23,7692) of the total owners listed in the Land Record Information Management System (LRIMS). The percentage of households with female ownership of both land and housing units is 11.8%, which is an increase of 1.1% points compared to that in 2011. 23.8% of the total households have ownership of land or a housing unit or both (land & and housing unit) in the name of female household members.
- 164 National Census 2021 showed 31.55% of the total households (6,666,937) are headed by females, which is an increase of 5.82% points since 2011.
- 165 Department of National Personnel Records (Civil); available at <https://nijamati.pis.gov.np/pages/downloads>.
- 166 Women in Data: Nepal; available at <https://nepaloutlook.com/women-nepal-gender-data/>.
- 167 The Annual Report of the Supreme Court for the fiscal year 2080/081 (pp. 3–4).
- 168 Election Commission, available at <https://result.election.gov.np/>.
- 169 The Citizenship (First Amendment) Act, authenticated in Nepal in September 2025, amended the 2006 Citizenship Act to address citizenship by descent (including children of single mothers and parents with birth-based citizenship), grant dual citizenship to most Non-Resident Nepalis, ease citizenship for women married to Nepali men, and allow applicants to omit their father's details. Related to recommendations 159.193, 159.176, 159.174 and 159.166.
- 170 The copy of the Bill is available at <https://hr.parliament.gov.np/uploads/attachments/t80owmwr4bblwb6s.pdf>.
- 171 The programme addresses cases related to violence against women.

- ¹⁷² Harmful traditional practices include child marriage, polygamy, forced marriage of sexual and gender minorities, *Chhaupadi* (seclusion during menstrual cycle), dowry, untouchability, and witchcraft accusations.
- ¹⁷³ Related to recommendations 159.169, 159.184, 159.187, 159.201 and 159.202.
- ¹⁷⁴ Related to recommendations 159.177, 159.187, 159.187 and 159.198.
- ¹⁷⁵ The centers provide effective access to GBV response services based on victims' needs, in coordination with field-level stakeholders.
- ¹⁷⁶ The platform includes shelter, psychological services, child-related services, and legal aid.; Related to recommendations 159.185 and 159.191.
- ¹⁷⁷ Related to recommendation 159.199.
- ¹⁷⁸ Related to recommendations 159.94 and 159.95.
- ¹⁷⁹ Related to recommendations 159.90, 159.91, 159.93, 159.95, 159.96, 159.97, 159.100, 159.101, 159.102, and 159.169.
- ¹⁸⁰ Related to recommendation 159.202.
- ¹⁸¹ Related to recommendation 159.167.
- ¹⁸² Related to recommendations 159.190 and 159.196.
- ¹⁸³ Related to recommendation 159.160.
- ¹⁸⁴ Nepal has adopted a range of legislative and policy measures to strengthen child rights and protection. These include the Child Labour (Regulation and Prohibition) Act, 2000, the Juvenile Justice Procedure Rules, 2006, and the Child Labour (Regulation and Prohibition) Rules, 2006. Further mechanisms were introduced with the Emergency Child Rescue Fund Operating Regulations, 2010, and the Act Relating to Children, 2018. In 2019, Nepal enacted the Juvenile Justice Administration (Procedure) Rules, the Child Helpline Number 1098 Nepal Operating Procedures, the Child Protection Financial Relief Assistance Procedure, and the Integrated Procedures for the Rescue, Protection and Management of Street Children. Additional frameworks include the National Gender Equality Policy, 2020, the Regulations on the Rights of Persons with Disabilities, 2020, the Regulation on Children, 2021, and the Standards for the Operation and Management of Children's Homes, 2022. More recently, Nepal adopted the National Children Policy, 2023, and the Street Children Special Protection Directive, 2025, further strengthening the protection architecture for children.
- ¹⁸⁵ In a case of habeas corpus 185 079-WF-0005, decided by the SC on 23 March 2023, the court issued a mandamus directing that cases involving children must be adjudicated within 120 days. However, in exceptional circumstances where it is not possible to adjudicate a case within 120 days, the reasons and grounds thereof must be expressly set out in the order, recorded in the case file, and the decision rendered accordingly.
- ¹⁸⁶ The bill aims to create a more responsive and supportive legal environment for children, address contemporary challenges, and ensure the best interests of children are at the forefront of legal proceedings.
- ¹⁸⁷ NCRC as the apex agency works on child protection, childcare, monitoring, policy advocacy, and policy implementation related to children.
- ¹⁸⁸ Related to recommendations 159.155.
- ¹⁸⁹ Related to recommendation 159.58.
- ¹⁹⁰ Related to recommendation 159.208.
- ¹⁹¹ Article 18 of the Constitution.
- ¹⁹² Right to special education, health, social security and social justice.
- ¹⁹³ Article 84 (3), Article 86 (2) and Article 176(7) of Constitution ensure right to representation for PWD in the HoR, National Assembly and Provincial Assembly.
- ¹⁹⁴ These groups work with persons affected by leprosy to identify and change negative attitudes, beliefs, and practices, advocate for the rights of persons with leprosy, and streamline their voices in accessing services and ensuring HR.
- ¹⁹⁵ Related to recommendations 159.224, 159.222.
- ¹⁹⁶ Policy of constructing disability accessible infrastructures has been adopted; reservation has been made in public transportation.
- ¹⁹⁷ A dedicated Mental and Disability Section has been established in the Department of Health Services (DoHS) to manage medicines and assistive equipment for persons with disabilities (PWDs), while under the Social Service Unit Programme free health services have been ensured for 12 targeted groups including women and girls with disabilities; in addition, youth-friendly sexual and

reproductive health services are being provided such as prevention of sexually transmitted infections, cervical cancer and HPV screening programmes, comprehensive sexual education on cervical cancer, breast cancer and uterine prolapse, free vaccines to protect girls from cervical cancer with a plan to vaccinate all girls by 2024, free cervical cancer screening for mothers, free treatment for complex diseases up to NRs 100,000, support for free health check-ups by some provinces and local governments, and free air rescue operations in critical situations.

- ¹⁹⁸ The structure, functions, duties, and rights of the INC and NDC are determined by the INC Act, 2017 and NDC Act, 2017 respectively.
- ¹⁹⁹ Civil Service Act, 1993, Section 7(7).
- ²⁰⁰ Local Level Election Act, 2017, Section 6(1)(6) Sections 28(5) and (6) of the Provincial Assembly Elections Act, 2017, Section 28(5) and (6); House of Representatives Election Act, 2017, Schedule-1, and National Assembly Election Act, 2018, Sections 3(1) (a), (b), (c) and 66(2).
- ²⁰¹ Sections 6(1)-(6) of the Local Level Election Act, 2017; Sections 28(5) and (6) of the Provincial Assembly Elections Act, 2017; Sections 28(5), (6), and Schedule-1 of the House of Representatives Election Act, 2017; and Sections 3(1) (a), (b), (c), and 66(2) of the National Assembly Election Act, 2018.
- ²⁰² Constitution, Articles 38, 40, 252, 253, 255, 256, 258, 259, and 261.
- ²⁰³ Related to recommendations 159.33, 159.34, 159.35, 159.32, 159.39, 159.40, 159.41, 159.42, 159.43, 159.44, 159.47 and 159.48.
- ²⁰⁴ Related to recommendation 159.35.
- ²⁰⁵ Related to recommendation 159.133.
- ²⁰⁶ In 2023 Supreme Court of Nepal endorsed an interim order to temporarily register same-sex marriages; *Adheep Pokhrel & Tobias Volz v. Ministry of Home Affairs, Department of Immigration*, Supreme Court of Nepal, Writ No. 079-WO-0198. The Court held that restrictive immigration practices discriminating against foreign spouses of Nepali citizens violated constitutional equality (Articles 18 and 38) and the right to family life, and directed the State to revise visa regulations in line with international HR obligations.
- ²⁰⁷ Related to recommendation 159.80.
- ²⁰⁸ The action plan promotes fair and ethical recruitment and business accountability along the migrant worker supply chain.
- ²⁰⁹ The Foreign Employment Department introduced an online platform featuring the FEIMS, a digital network designed to streamline foreign labour migration. FEIMS enables electronic tracking of labour permits, facilitates better reintegration support for returnee migrant workers, and strengthens digital migration governance mechanisms.
- ²¹⁰ Implemented in July 2015, Nepal's "Free Visa, Free Ticket" policy mandates that employers in designated countries bear the costs of visa processing and airfare for Nepali migrant workers, aiming to reduce their financial burden and curb recruitment fraud.
- ²¹¹ Foreign Employment Act, 2007, and its Rules, 2007; the Guidelines on the Process Related to Obtain Personal Approval for Foreign Employment, 2012; the Foreign Employment Policy, 2012; the Procedures on Registration and Renewal of Orientation Training Institutions for Foreign Employment, 2014; and the Guidelines for Sending Domestic Workers in Foreign Employment, 2015.
- ²¹² Related to recommendations 159.21, 159.162, 159.65, 159.67, 159.61, 59.68; 159.69; 159.70 and 159.71.
- ²¹³ Related to recommendations 159.63, 159.64, 159.67, 159.72.
- ²¹⁴ Article 51 (b) (4) of the Constitution.
- ²¹⁵ Related to Article 153 (6) of the Constitution.
- ²¹⁶ Related to Article 239 (1) of the Constitution.
- ²¹⁷ Related to Article 241 (1) of the Constitution.
- ²¹⁸ Commission of the Investigation of Abuse of Authority Act, 1991; Prevention of Corruption Act, 2002; Special Court Act 2002; The National Criminal Procedure Code, 2017; National Panel Code 2017; Civil Service Act, 1993; Revenue Leakage (Investigation and Control) Act 1995; Good Governance (Management and Operations) Act, 2008; Collective Crime Prevention Act, 2010; Financial Procedure and Fiscal Liability Act, 2018; The National Civil Code 2017; Extradition Act 2014; and Money Laundering Prevention Act, 2008; Proceeds and Instrumentalities of Crime (Freezing, Seizing and Confiscation) Act, 2014; Judicial Council Act, 2016.

- ²¹⁹ World Bank, *Integrating Climate Change into Nepal's Development Strategy* (15 Sept 2022) (“negligible contributor...0.1% of global GHG”).
- ²²⁰ IPCC, *AR6 WGI Regional Fact Sheet: Asia* (2021) (“reduced snow cover; glacier retreat”) p.2; ICIMOD, *Hindu Kush Himalaya Assessment Update* press release (20 Jun 2023) (“glaciers disappeared 65% faster in 2011–2020”).
- ²²¹ ICIMOD, “GLOF from Thyanbo glacial lake sweeps away Thame Village” (17 Aug 2024); Climate Home News, “Nepal and China agree to cooperate on glacial lake flooding...” (27 Aug 2025) (Rasuwadhi July 2025 damages).
- ²²² UNFCCC, “Operationalization of the new funding arrangements... (Loss & Damage Fund)” Doc. FCCC/CP/2023/* (28 Nov 2023); Related to also UNFCCC “COP28: 5 key takeaways.”; ND-GAIN Country Index, Nepal profile (2023), rank 126; vulnerability/readiness metrics.
-